

دور المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل كشبكة أمان لصالح الفقراء

موجز

تأتي هذه الدراسة الرائدة لتسليط الضوء على دور المؤسسات المدنية داخل المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل باعتبارها شبكة أمان لصالح الفقراء. وقد تتبّعنا النموذج الذي تتسجم فيه خصائص شبكة الأمان غير الرسمية المنقرعة عن النماذج الثلاث المعروفة في المناطق الفقيرة: الإغاثة، التأهيل والتنمية. اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهجية الكيفية التي تتسحب على الأبحاث الخاصة بتحليل السياسات" من خلال الاستعانة بالمقابلات نصف المبنية.

خلصنا إلى أنّ النموذج المستخدم الذي تتسجم فيه خصائص شبكة الأمان غير الرسمية للمجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل يشمل الإغاثة (بشقيها المالي والعيني) ثم التأهيل (في الأساس تقديم منح تعليمية)، والمبادرات، بالأخص في الأعوام الأخيرة، بالتوجّه نحو النموذج التنموي (تمويل مشاريع ربحية لصالح الفقراء).

رصدنا أربعة أنواع لمؤسسات تقدّم الدعم المالي للفقراء داخل المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل: لجان زكاة ديمومية (تعمل على مدار أيام السنة) والتي تتبع للحركة الإسلامية بشقيها الشمالي والجنوبي، لجان زكاة موسمية (ينحصر عملها أساسا في شهر رمضان)، جمعيات خيرية مستمرة تخدم قطاعا معينا أو فئات خاصة أو عائلات محدّده أو حتى أفرادا روادا لدور عبادة، وجمعيات موسمية (تعمل في فترة المواسم والمناسبات).

نتائج الدراسة تتفق مع المعلومات الواردة حول أنشطة العمل الأهلي داخل المجتمع العربي في إسرائيل، والتي تشير إلى عدم التركيز على القضايا الاجتماعية، خاصة من قبل الجمعيات ذات توجّه علماني.

قمنا بتفسير دور المجتمع الأهلي في الداخل الفلسطيني كشبكة أمان إغاثية، ذات توجهات تأهيلية وبنادر تنموية ضمن ثلاثة عوامل: تكريسه جلاً جهده في تأمين مساعدات مدفوعة عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة، رقابه للسلطات الإسرائيلية وإعمال الشدّمة على أساس طائفي، تديني، سياسي وعائلي.

أنهينا الدراسة بالتساؤلات حول مستقبل دور المجتمع الأهلي في الداخل الفلسطيني كشبكة أمان للفقراء في ظلّ كون معظمه مرتبطاً بالأحزاب والحركات، واعتماده على التمويل الأجنبي ممّا ينعكس على مدى التزامه بشرعية مطالب الأقلية العربية في إسرائيل وأجندته عموماً.

مقدّمة

يعاني المجتمع العربي الفلسطيني داخل إسرائيل من تفشي الفقر المدقع ولفترات متواصلة نتيجة استخدام حكومات إسرائيل المتعاقبة لسياسات الإقصاء بهدف تهميش الفلسطينيين وإضعافهم وزيادة توفير القدرة على ضبطهم والسيطرة عليهم (طه، 2014 ص 9-11). وعليه، طرحنا السؤال: كيف ينظّم هذا المجتمع نفسه للتعاطي مع هذا الفقر؟ تطرقت أبحاث سابقة (مواجهه، 2015، قيد الطباعة) إلى إستراتيجيات الاعتماد على الذات والاستعانة بالأسرة على أشكالها (التكافل الاجتماعي غير الرسمي)، وأشارت إلى عدم قدره الفقراء أنفسهم وبيئتهم الطبيعية على توفير الحد الأدنى لاحتياجاتهم. لذلك تتبّعنا في هذه الدراسة مناقش المجتمع المدني، كمصدر عون ثالث (بعد الاعتماد على الذات والاستعانة بالأسرة) يتوجّه إليه الفرد في مجابهته للآزمات، في إطار تقديم الدعم للفقراء بالتركيز على نوعيّة المعونات المقدّمة من قبله، سعياً وراء تحديد النموذج الذي تتسجم فيه خصائص شبكة الأمان غير الرسمية.

الإطار النظريّ

المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل: تطوره، نشاطاته، عوامل تؤثر عليه وتحديات تواجهه دراسات عدّة قد تعاطت مع المجتمع المدني العربي الفلسطيني في إسرائيل بمسمياته المتنوعة: "مجتمع مدني"، "مجتمع أهلي"، "منظّمات غير حكوميّة"، "قطاع ثالث" و"مؤسسات طوعية"، وقد اخترنا التركيز على دراسات ميدانيّة حديثة (نسبيّاً) وذات علاقة بسؤال البحث.

على الرغم من كون المساعي الأولى الرامية إلى إقامة جمعيات أهليه لأهداف وغايات شتى في المجتمع العربي الفلسطيني والتي ابتدأت قبل عام 1948، إلّا أنّ غالبيّة الجمعيات أقيمت ابتداء من عام 1984، حيث اقتصر عددها آنذاك على 117 جمعيّة فقط وقفزت في العام 2008 إلى 2200 جمعيه (chorev, 2008 p. 14). وقد برز دور هذه الجمعيات

والمؤسسات الأهلية كأحدى تجليات العولمة والنظام الرأسمالي (انسحاب دولة الرفاه) عموماً والتمييز ضد الأقلية العربية خاصة. من المهم التنويه بأن تطور المجتمع الأهلي في هذه الحقبة الزمنية هو ليس حالة عربية-فلسطينية حصرية بل أيضاً ظاهرة إسرائيلية وعالمية (حول أسباب ازدياد عدد الجمعيات العربية الفلسطينية في إسرائيل منذ التسعينات انظر Jamal, 2008 p. 291).

سنستهلّ النقاش في عرض مناشط العمل الأهلي داخل المجتمع العربي في إسرائيل على النحو التالي:

النسبة	دائرة المنشط والعمل الأهلي العام	النسبة	دائرة المنشط والعمل الأهلي العام
3%	العمل التطوعي العام	25%	الدينية
2%	التجارة والنقابات العمالية والمهنية	20%	الثقافية
1%	الصحة	11%	المسكن والتطوير
1%	تخليد الذكرى	10%	الترفيه
1%	البيئة	10%	التربية والتعليم والبحث
1%	أطر غير معروفة/واضحة	10%	التنظيم المجتمعي والقانون والتغيير
		5%	مناشط دولية

(مركز الدراسات المعاصرة، 2006 ص183؛ chorev, 2008 p. 12).

ما يلفت النظر في مناشط العمل الأهلي أعلاه هو تركيز الجمعيات على الجوانب الدينية والثقافية والترفيهية (55%) والابتعاد إلى حدّ ما عن القضايا الاجتماعية (27%) عموماً وقضايا الرفاه بشكل خاص. وهنا يمكن أن نطرح السؤال إذا ما كانت الجمعيات التي تخصّ الرفاه الاجتماعي تندمج في بوتقة المسميات العامة مثل الدينية أو التنظيم المجتمعي أو العمل التطوعي أو حتى تندرج تحت بند الأطر غير المعروفة؟ بنفس الصدد، وجدت دراسات "بايس"، الأكثر شمولية في هذا المجال، أنّ الجمعيات العربية العلمانية تلعب دوراً مهماً ومركزياً في مسألة المساواة المدنية للفلسطينيين في إسرائيل، كما أنّها تساهم مساهمة كبيرة في تعميق الوعي السياسي والحراك الاجتماعي-الاقتصادي في المجتمع عامه (Payes, 2003, 2005). وكذلك بالإمكان طرح السؤال: لماذا ينشط العمل الأهلي داخل المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل في هذه المجالات بالذات؟

هناك إجماع في الأدبيات (انظر مثلاً غانم ومصطفى، 2009 ص 308; مركز الدراسات المعاصرة، 2006 ص 183) على أنّ ما يحدّد طبيعة هذه المناشط يتمثّل في عاملين مركزيين: علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالأحزاب (السياسية) والحركات (الدينية)، والتمويل الأجنبي. يقف وراء معظم الجمعيات والمؤسسات ارتباطات حزبية وحركية وتوجهات إيديولوجية، بحيث تمثل هذه الجمعيات الواجهة المدنية، بل هي بمثابة رافعه لتقريب الحزب/الحركة من الشارع العربي أو التأثير عليه في التوجهات المعنية. وعليه، فالمؤسسات الأهلية بمجموعها تنقسم من حيث التبعية الأيديولوجية إلى دينية إسلامية وعلمانية، وتتفاوت أعمالها (على الصعيد المحلي لا القطري) من حيث قوتها في البلدات المختلفة بحكم مدى قوّة تأثير الحزب/الحركة في البلدة.

معظم الجمعيات العلمانية مرتبطة بالتمويل الأجنبي وعلى الأخصّ الأوروبي والأمريكي (مباشرة أو من خلال وسائط) ممّا انعكس على أجندتها التي تتناغم مع تلك التي للممول الأجنبي، ولهذا فهي غير ملزمة بالحاجة الشرعية، بمعنى أنّها قد تعمل في مجالات غير ضرورية للمجتمع العربي، كما وأنها لا تكون خاضعة لأجندة الأقلية العربية في إسرائيل سواء المطلوبة أو ما يخصّ القومية-الدينية. وعليه فإنّ هذه الجمعيات لا تتبّع (جمعيات تحقّق مصالح حزبية، جمعيات تخدم أجندة خارجية وأخرى أقامها أكاديميون ارتأوا مصالحهم الذاتية) الهامّ الجماهيري أو تقوم بتلبية حاجات المجتمع ومصالح الجمهور (إغباريه ومصطفى، 2012 ص 254-255).

تواجه الجمعيات، منذ نشأتها، ثلاثة تحديات مركزية: عدم الاستقرار المالي نظراً لتعلقها بمصادر تمويل خارجية لأنشطتها، فقدان أو غياب قوى بشرية مؤهلة وقادرة على المبادرة والمشاركة في نشاطات عامّة، نظرة وتعامل السلطات الإسرائيلية والقائمة-منذ البداية- على الشك والارتياب تجاه وجود الجمعيات وأهداف نشاطها (نخلة، 1990 ص 9-17).

ولعلّ أهمّ التحديات التي تواجه المجتمع الأهلي العربي في إسرائيل، بحسب غانم ومصطفى (2009 ص 312) هو: "عدم قيام الجمعيات الأهلية بتبني أجندات تتعلّق بتعزيز المجتمع وإمكاناته وحاجاته الأساسية وهو أمر ليس محض صدفة، فهذه المؤسسات لم تتم من "تحت" القاعدة الشعبية"، بل هي في الأساس مبادرات "فوقية" "نخبوية"، تدار من قبل إدارة مغلقة، تعمل كمجموعة مغلقة وتدّعي معرفة حاجات المجتمع، وتنتج نفسها من جديد في كل مناسبة لتغييرها.

كما وأنّ جزءاً من هذه الجمعيات أقيم بمبادرات أحزاب تطّعت إلى أن تكون ذراعاً لجمع الأموال وتشغيل ناشطيها (في ظلّ تراجع الاستعداد للعطاء المجتمعي غير المقرون بالمقابل المادي). بل إنّ جزءاً من هذه الجمعيات أقيم بمبادرة صناديق ونشطاء أجنب أنتجوا هذه الجمعيات لتكون أداها للتأثير داخل المجتمع الفلسطيني وكوسيلة "لشراء" بعض القدرات العربية السياسية والأكاديمية لتقوم بتأدية دور الوسيط مع المجتمع العربي في حالات سياسيه ممكنه". من هنا استنتج الباحثان المذكوران أعلاه بأنّ: "هناك بداية تملل من الجمعيات ودورها وأجندتها على مستوى الشارع الفلسطيني في إسرائيل. يركز هذا الوضع على أساس فهم محدودية قدرات الجمعيات...، كما وإنّه من الواضح ثمة ظواهر فساد تدبّ في بعض الجمعيات الأهلية...". (ص 314).

وقد يطرح السؤال: هل يحتاج المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل إلى جمعيات تأخذ على عاتقها مهمّة تقديم خدمات إضافية أو بديلة لتلك التي تقدّمها مؤسسات الدولة ذات الصلة؟

حاجة المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل إلى شبكة أمان أهلية

بلغ عدد السكان العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، في الثلث الثاني من عام 2013، حوالي 1,498 مليون نسمة حيث يشكّلون ما يعادل 20.2% من عدد سكان الدولة الكلي¹. أمّا إذا تطرّقنا إلى المواطنين العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية فيصل عددهم إلى 1,244 مليون وتتنخفض نسبتهم إلى 16% من مجمل مواطني إسرائيل. جغرافياً، يتمركز 52.4% من العرب في منطقة الجليل (العلوي والسفلي)، 23.5% في المثلث (الشمالي والجنوبي)، 15.9% في النقب و 8% يقطنون في المدن المختلطة. أمّا من ناحية نوعيّة الحكم المحلي، فيقطن 40% من العرب ضمن مجالس بلدية، 52% من خلال مجالس محلية، 4.7% في إطار مجالس إقليمية وحوالي 3.3% هم بدو ويعيشون داخل القرى غير المعترف بها من قبل إسرائيل (للاستزادة في معلومات شاملة ومفصّلة عن المواطنين العرب في إسرائيل انظر: غزّه، 2013).

¹ تضمّ الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية سكان شرقي القدس وهضبة الجولان المحتلّين إلى العرب في الداخل على الرغم من أنّ أغلبيتهم حازرين على مكانة "مقيم دائم" في إسرائيل ولا يملكون الجنسية الإسرائيلية.

باستخدام التدرّج الاجتماعي - الاقتصادي² المعمول به من قبل دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية (ومن قبل وزارة الداخلية) والذي يعتبر المرتبة (1) الأقلّ في التدرّج الاجتماعي-الاقتصادي، بينما تعتبر المرتبة (10) هي الأعلى، يشير إلى أنّ (81.4%) من السلطات المحلية العربية متفوّعة في المراتب 1-3، بينما (17.3%) منها تتدرّج ضمن المرتبة (4) و فقط سلطة عربية واحدة (1.3%) فقط تتمركز في المرتبة الوسطى (6). هذا الانحدار لكافة السلطات المحلية داخل المراتب الاجتماعية-الاقتصادية الأقلّ نصيباً يشير إلى كينونة الوضع الاجتماعي-الاقتصادي الصعب الذي يعاني منه هذا المجتمع في مجالات التعليم، العمالة، البطالة، الفقر ومستوى المعيشة، كما سنسهب لاحقاً (للتعمّق أكثر حول الحكم المحلي الفلسطيني في إسرائيل انظر: جبارين ومصطفى، 2013).

سنستعرض فيما يلي الحاجة الماسّة للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل إلى شبكة أمان "أهليّة" لمعاناته من تفشي الفقر المدقع والمتواصل، وعدم وجود نظام ضمان اجتماعي منصف بحقّه.

تفشي الفقر المدقع والمستمر داخل المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل

أكثر من نصف الأفراد (54.3%) في المجتمع العربي-الفلسطيني يعيشون في داخل أسر فقيرة. ويبرز الفقر بشكل خاصّ لدى الأطفال (57% يعيشون في داخل أسر فقيرة) وكبار السنّ (48%). الفقر في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل هو متواصل وقد يصل إلى التوارث عبر الأجيال، كما إنّّه أشدّ وأعمق (0.1228 و 0.306) بثلاثة أضعاف (0.0405 و 0.111) من المجتمع الإسرائيلي العام بحسب معياري FGT و SEN على التوالي (أطرش، 2014 ص 47-49؛ مؤسسة التأمين الوطني، 2013 ص 23 و 26).

هناك أربعة أسباب اقتصادية مركزية لتفشي الفقر في المجتمع العربي-الفلسطيني في إسرائيل، بالإضافة إلى أسباب تبعيّة لسياسة الاحتلال المباشرة كمصادرة الأراضي والأموال، هدم المساكن بحجّة عدم المصادقة على الخرائط الهيكلية، تهجير قسري خاصة للبدو في القرى غير المعترف بها، قبضة أمنية لها انعكاساتها الاقتصادية وإهمال منهجي يجسّد الاستعمار

²المركبات المركزية المحددة للتدرّج الاجتماعي-الاقتصادي لوحدة جغرافية هي: الموارد المالية للسكان (عمل، مخصّصات ومصادر أخرى)، السكن (الاكتظاظ وبقية المركبات)، محتويات المنزل (جهاز تكييف، حاسوب، دي في دي إلخ)، مستوى مركبة التنقل (كميا ونوعيا)، تعليم وثقافة، العمل والبطالة، شدائد اجتماعية-اقتصادية من شتى الأنواع وخصائص ديمغرافية.

الداخلي (Zureik, 1978).. بكلمات أخرى كلّ ذلك يلتفّ حول تدمير إسرائيل لرأس المال المادي (مثل البنى التحتية، المباني والمصانع) ورأس المال البشري (تتحدّد جودته بناء على المستوى التعليمي والمهني) للفلسطينيين داخل إسرائيل واتباعها منذ تأسيسها وحتى اليوم استراتيجية تهدف إلى حرمانهم من تطوير اقتصادهم وجعلهم يعيشون على هامش الاقتصاد الإسرائيلي (إعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي، 2013 ص 23-30؛ إغباريه، 2014 ص 83-89؛ جريس، 2014 ص 36-37؛ غنايم، 2014 ص 70).

السبب الأول للفقر يرجع إلى البنية السكانية: فالمجتمع العربي-الفلسطيني في إسرائيل هو مجتمع قتيّ وشابّ من حيث التركيبة العمرية، حيث تبلغ نسبة المجموعة العمرية 0-19 حوالي 50,6%، مقابل 4% نسبة المسنين الذين تتجاوز أعمارهم عن 65 عاماً. هذا ووتيرة الزيادة السكانية الكلية في هذا المجتمع أعلى بكثير (3.0%) من المعدل العام (1.6%)، وذلك بسبب معدلات الخصوبة العالية التي وصلت إلى 3.4 حالة إنجاب لكلّ امرأة عربية. في المحصلة، تصل نسبة الأسر الكبيرة التي تضمّ أكثر من أربعة أبناء حتى جيل 17 إلى ما يقارب 57% من مجموع الأسر في المجتمع العربي-الفلسطيني في إسرائيل (غزه، 2013). هذه المعلومات بحدّ ذاتها تشير إلى أنّ نسبة الإعالة³ (Dependency Ratio) عالية جداً (غزه، 2015).

السبب الثاني للفقر هو الأجور المنخفضة والبطالة؛ فمتوسّط الدخل الشهري المتاح⁴ للأسرة العربية-الفلسطينية في إسرائيل يقارب 7650 شاقلاً⁵ (يعادل 60% من دخل الأسرة اليهودية وهو 12786 شاقلاً). معطيات الدخل الصافي للفرد الواحد تشير إلى 1950 شاقلاً للعربي (ما يساوي 40% من اليهودي والذي يبلغ 4816 شاقلاً). هذه المعطيات التي تدلّ على مستوى دخل منخفض تتلاءم كذلك مع بيانات توزيع الدخل للأسرة العربية-الفلسطينية التي تصف توزيع الدخل بحسب الأعمار (عشرة مستويات من الدخل تبدأ بالمنخفض فالأعلى) والذي يشير إلى أنّ 70% من الأسر العربية-الفلسطينية تنتمي إلى الأعمار الخمسة الأولى

³ نسبة الإعالة: النسبة بين عدد الأطفال والمسنّين (المعتمدين) في المجتمع وبين نسبة السكان في سوق العمل (المنتجين). نسبة الإعالة الدارجة في إسرائيل هي بين السكان التي تتراوح أعمارهم بين 0-19 وأبناء 65 فما فوق (المعتمدون) مقابل (قسمه) بين السكان التي تتراوح أعمارهم بين 20-64 (المنتجون).

⁴ الدخل المتبقي بعد الحسم الضريبي وإضافة مدفوعات التحويل مثل مخصّصات التأمين الوطني.

⁵ الدولار الأمريكي يساوي (4.1) شواقل.

(المنخفضة) (دائرة الإحصاء المركزية، أيار 2013). هذه الفجوة العميقة بين المجتمع العربي - الفلسطيني واليهودي تتمثل في عدم المساواة في تقسيم الدخل الإجمالي القومي والذي يحصل منه العرب على 7% فقط مقابل 93% لليهود (إغبارية، 2014 ص 79-80)

تشير الإحصائيات الى أنّ معظم القرى العربية تقف على رأس هرم البلديات المنكوبة بالبطالة (أكثر من 10%) والعمالة المنخفضة: المعطيات تشير إلى نسبة العمالة تقارب 40% عند العرب الرجال مقارنةً مع اليهود (66%) و24% عند النساء العربيات (مقابل 59% عند اليهوديات) (شطير وهرصبرغ، 2013 ص 185-186).

معدّل النشاط الاقتصادي يشير إلى أنّ نسبة بطالة عالية وعمالة منخفضة ناتجة عن تمييز حاصل في الأجور (عواوده، 2014 ص 187)، مستوى تعليم منخفض (جبارين وإغباريه، 2010 ص 12)، سياسة تمييز وفصل عنصري في سوق العمل، صغر حجم قطاعي الأعمال والتجارة عند العرب، تدهور البنى التحتية والتخطيط المدني، انعدام المناطق الصناعية والتجارية وأخيراً تخلف شبكة المواصلات العامة (جريس، 2014 ص 36-37؛ غنايم، 2014 ص 70).

السبب الثالث للفقر هو تحوّل المجتمع العربي الفلسطيني إلى مجتمع استهلاكي غير رشيد بوتيرة فاقت وتيرة تطور ونموّ دخله، فكانت النتيجة الواضحة أنّ معدل ما ينفقه العربي شهرياً، يفوق معدل دخله الشهري. وقد أظهر تقرير خاصّ بـ"إعمار" أنّ معدل الدخل الإجمالي (المعياري) للفرد العربي يصل إلى 3.155 شاقلاً، وفي المقابل فإنّ معدل إنفاقه يصل إلى 4.116 شاقلاً، أي أنّ معدل العجز الشهري للفرد المعياري يصل إلى 962 شاقلاً (إعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي، 2011). ما يساعد في هذا التطور المشوّه هو افتتاح البنوك الإسرائيلية لفروع عديدة في القرى والمدن العربية وتقديم التمويل (بالدين) اللازم لهذا التوسع الاستهلاكي. لذلك لم يعد الاستهلاك مبنياً على ما يملكه الفرد من دخل حقيقي، وإنما على ما يتوفر من وسائل للدفع (القروض وبطاقات الاعتماد والتسيط). فكان من إسقاطات ذلك تراكم الديون (والفوائد) وتزايدها ممّا أقحم العديد من العائلات العربية في دائرة الفقر وتجريدها من أملاكها المرهونة (عواوده، 2014 ص 185 و189-190).

السبب الرابع للفقير هو إقصاء الضمان الاجتماعي في إسرائيل لمواطنيه العرب، حيث أجمعت الأبحاث المنجزة على ازدواجية الخدمات الاجتماعية الأساسية (Rosenhek, 2011) وتبني نظام الضمان الاجتماعي سياسة الإقصاء من خلال عدم اعتماده على معيار "الحاجة" (وجوب إثبات المواطن حاجته للمخصّص من خلال اجتيازه فحص استحقاق) أو "التأمين" (دفع مسبق لأقساط التأمين الاجتماعي لفترة زمنية محدّدة لتلقي المخصّص) بل ارتكازه على معيار "الانتماء" إلى شريحة معيّنة بمسميات: الفئوية (Gal, 1998)، الجمهورية (Shafir & Peled, 2002) الزبونية ((دورون، 2007) ومكافآت الولاء (فريدمان وشاليف، 2010). هذه السياسة الإقصائية تتجسد، فيما يعني هذه الدراسة، في حقيقة أنّ متوسطّ الدعم والمنح الحكومية التي تحصل عليها الأسرة العربية الفقيرة هو 1937 شاقلًا مقابل 2139 تحصل عليها الأسرة اليهودية الفقيرة. 50% من الأسر العربية-ال فلسطينية الفقيرة تحصل على دعم أقلّ من 1480 شاقلًا مقابل 2010 شواقل للأسر اليهودية الفقيرة. هذا التفاوت يبرز بشكل أكبر إذا نظرنا إلى متوسطّ الدعم للفرد في الأسرة، حيث أنّ الأخير يعادل 576 شاقلًا للفرد في الأسرة العربية-ال فلسطينية الفقيرة مقابل 764 شاقلًا للفرد في الأسرة اليهودية الفقيرة. بينما وسيط الدعم للفرد في الأسرة العربية-ال فلسطينية الفقيرة لا يتعدّى 223 شاقلًا للفرد مقابل 589 شاقلًا للفرد في الأسرة اليهودية الفقيرة. متوسطّ الدعم الحكومي للأسر العربية-ال فلسطينية التي فيها أطفال يعادل 305 شواقل فقط مقابل 492 شاقلًا للأسرة اليهودية (مع وسيط 148 شاقلًا و 421 شاقلًا على التوالي) (إعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي، 2013 ص 23-30).

مصادر العون المستخدمة في مواجهة الأزمات:

هناك أربعة مصادر عون يتوجّه إليها الفرد في مجابهته للأزمات: الاعتماد على الذات، الاستعانة بالأسرة بأشكالها المختلفة، التوجه إلى مؤسسات المجتمع المدني على مسمياتها، واستنفاد الحقوق من المؤسسات الحكومية الرسمية (Prochaska & DiClemente, 2005). تعمّدتنا في دراستنا التركيز على توجه الفقراء داخل المجتمع العربي-ال فلسطيني إلى المؤسسات المدنية على مسمياتها، للتعاطي مع ضائقته المادية لسببين: الأول باعتبار تغطيتنا للموردّين الأول والثاني في المقالين المعنونين: "إستراتيجيات مواجهة العرب الفلسطينيين في إسرائيل للفقير تدحض النظرية السلوكية المؤسساتية وتطالب بتعاطي بنيوي مصحح" و"التكافل الاجتماعي غير الرسمي لصالح الفقراء داخل المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل" وهما ما يزالان قيد التحكيم.

السبب الثاني راجع إلى أنّ المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل يتغنى منذ سنوات بفكرة "المجتمع العصامي" الذي يعتمد على ذاته وموارده من خلال إحياء موارده المالية الذاتية (الأرض والموارد البشرية العلمية والمال)، إقامة مشاريع ذات صلة شمولية من شأنها بناء الحياة الاقتصادية والصحية والاجتماعية والتواصل مع العالم العربي والإسلامي خاصة من حيث الخبرات والقدرات المالية (غانم ومصطفى، 2009 ص؛ 341-342 غريفات، 2014؛ مسعود، 2014).

نماذج التعاطي مع الفقر

فضلا عن الانتقاد الحاد لنظريات الرفاه الاجتماعي الغربية بثلاثة أنواعها: الوصف (Descriptive)، التقييم بشقيه "التقدير والاستشارة" (Evaluative & Advisory)، والتفسير (Analytical) على مستوييه: التصنيف (Classificatory) والتحليل (Explanatory) وكونها لا تتناغم مع خصوصية منظومة الرفاه في المناطق الفقيرة، وجدنا بعض المحاولات الجادة لتصنيف الرفاه الاجتماعي في الدول النامية، مثلا: التمييز بين خدمات الرفاه القروية (Rural Policies) وبين تلك المدنية (Urban Policies). هذا التمييز لا يلائم المجتمع العربي في إسرائيل لكونه أقلية أصلانية داخل دولة مستعمرة لا يتمتع ميدانيا بظاهرة "التفضيل المدني" (Urban Bias) مقابل الإهمال القروي (Hardiman & Midgley, 1982) كما يحدث في دول أخرى.

بعد حوالي عقد من المحاولات غير الموفقة، والتي لا تخدم البحث الحالي، تقدم Jones (1990) بمقترح جديد يميّز بين الخدمات الاجتماعية الوقائية (Preventive) والتي تركز على خدمات مثل الصحة الأولية (عيادات الأم والطفل) والأخرى المؤهلة/المعالجة/المصححة/الشفافية (Remedial) والتي تهدف إلى تقويم أوضاع الناس مثل خدمات الشؤون الاجتماعية. بعد عامين تقدّم Midgley (1992) بمقترح يميّز بين الخدمات المعالجة آنفة الذكر تحت مسمى آخر (Curative Model) والخدمات الوقائية، ولكنه أضاف "نموذج الرافعة" (Promotional Model) والذي يختصّ في الخدمات المكتملة مثل تعليم الكبار، حضانات للأطفال لتسهيل خروج المرأة للعمل إلخ. (بنفس الصدد انظر أيضا: Midgley, 1993).

بعد مرور ثلاث سنوات طوّر Midgley (1995) مقترحه السابق بحيث نجده يستبدل "نموذج الرفاعة" بنموذج الإنماء (Developmental Model) والمتخصّص في الخدمات التي تحقّق الطاقات الكامنة عند الإنسان مثل "المبادرات الاقتصادية لمحدودي الدخل" والتي تعتمد على إعطاء الفرصة لكل محتاج لاستتفاد كافة موارده الداخلية والخارجية من أجل التطور والازدهار في كافة مجالات الحياة وبالتحديد المجال الاقتصادي (انظر أيضا Midgley; 1996).

ادّعى Midgley (1997) في كتابه تحت عنوان "دولة الرفاه في السياق العالمي" (Social Welfare in Global Context) أنّ النماذج الثلاث أعلاه تلائم ليس فقط المناطق الفقيرة بل أيضا الدول الصناعية-المتطورة، الدول الناشئة وتلك التي في مرحلة التحوّل من الشيوعية إلى الرأسمالية (Countries in Transition) خاصة على أثر تطور مفهوم مجال الرفاه المرتبط بالعمل (Workfare) في عصر العولمة.

ولعلّ مقترح Tang (1996) والذي اعتمد إلى حد كبير على تصنيف جونز سابق الذكر، والذي يميّز بين ثلاثة أنواع للمخصّصات (ليس الخدمات) هو أكثر ملاءمة لدراستنا الحالية:

الإغاثة (Relief): تحويل مخصّصات إلى المهمّشين الذين يعانون من فقر مدقع شرط إثبات حاجتهم للمخصّص من خلال اجتيازهم "فحص استحقاق"، على أنّ قيمة المخصّص هي حد أدنى يدفع عن متلقّيه شبح الجوع.

المصحح/التأهيل/العلاجي (Remedial/Curative): تحويل مخصّصات إلى من يستطيعون المضي في الحياة (الفقر كأزمة مرحلية)، حيث يشترط منح المخصّص بالتزام الفرد/الأسرة بخطة تدخل/علاج هدفها إعادته إلى المسار الطبيعي للحياة مثل تمويل تعليم بعض الأفراد داخل الأسرة طمعا في أن يكونوا مثلا يقتدى بهم/ شخصيات مرجعية (modeling) تخرج الأسرة من مأزقها المادي بمساعدة علمها أو دخلها المستقبلي.

الإنماء (Developmental): تحويل مخصّصات إلى من تمّ تشخيص وجود قدرات/إمكانيات لديهم، حيث أنّ الفقر عندهم هو بمثابة كبوه آنية محدّدة، ومن المتوقع أنّهم سيعودون قريبا إلى ما كانوا عليه بل إلى ما هو أفضل حالا. المخصّص هو عبارة عن منحة ماليّة للشروع

بمصلحة اقتصادية تدّر على الأسرة دخلا متواصلا (السرد تفصيلات أكثر حول هذه المحاولات النظرية في تمييز خدمات الرفاه في المناطق الفقيرة انظر: محاجنه، 2005 ص 5-8).

منهجية البحث

أسئلة الدراسة

تفحص هذه الدراسة دور المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل كشبكة أمان لصالح الفقراء. وقد تتبّعنا النموذج الذي تتسجم فيه خصائص شبكة الأمان غير الرسمية المتفرّعة عن النماذج الثلاث المعروفة في المناطق الفقيرة: الإغاثة، التأهيل والتنمية. إجرائياً، أجبنا عن التساؤل المركزي في معرض الإجابة عن التساؤلات المتضمنة في البنود الأربعة أدناه:

أ. ما هو نوع المساعدة المقدمة: مالية أم عينية؟

ب. ما هي الفئات المرجوة المستحقة لهذه المساعدات؟

ج. ما هي شروط الاستحقاق: الحاجة، التدخل أو الاستعداد لإقامة مشروع؟

د. ما هي قيمة المساعدة: ضمان الحياة "ضروريات" التي لا تقوم الحياة إلا بها، تزويد "حاجيات" والتي بفقدها تصبح الحياة في ضيق ومشقة أو توفير "كفايات" تحافظ على

رفاهية العيش؟

طريقه البحث

اعتمدنا على المنهجية الكيفية (Canella & Lincoln, 2011; Christians, 2011) التي تلائم أبحاث "تحليل السياسات" من حيث الأخلاقيات، الحقل والأدوات. اخترنا "دراسة حالة" (Case Study) (Flyvbjerg, 2011) بالتحويلات أحادية الجانب (النقدية والعينية) المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني الدينية والعلمانية داخل المجتمع العربي-الفلسطيني في إسرائيل إلى أفراد أو عائلات دون علاقة بفعاليتهم الاقتصادية.

أداة البحث ومصادر المعلومات

اعتمدنا في جمع المعلومات على "مقابلات شبه مبنية" (Semi Structured Interviews) (شقيدي، 2003) مع العاملين في المؤسسات التي تقدم تحويلات مادية (بأشكالها) إلى الفقراء. خلال المقابلة وجّهنا أسئلة مفتوحة للمشاركين في البحث بغية إتاحة فرصة التعبير عن وجهات نظرهم بشكل شامل وعميق حول ماهية المخصصات المقدمة، الفئات المرجوة المستحقة، شروط

الاستحقاق وقيمة المخصصات. المقابلة الرئيسية في الغالب، تمّت، في مكتب شريك البحث⁶ (بيئته الطبيعية) لكي يتمكّن من تدوين أقواله في مستندات أو وتوثيقها إذا ارتأى ذلك. اعتمدت المقابلات على الحوار الودي مع الباحث الميداني حيث تمّ توجيه الأسئلة لكل شركاء البحث بناء على المحاور المطروحة بنفس الصيغة والتسلسل.

سيرورة جمع المعلومات

بداية توجّهنا إلى مديري أقسام الرفاه الاجتماعي في البلدات العربية بطلب المساعدة في تحديد المؤسسات التي تعمل في هذا المجال. في المقابل، تمّ الاعتماد على قائمة بالجمعيات ذات الصلة داخل موقع "اتجاه"- اتحاد جمعيات أهلية عربية. ومن ثمّ تمّت متابعة أسماء الجمعيات والمؤسسات والمبادرات التي تقدّم معونات من خلال المواقع الإلكترونية ذات الانتشار الواسع سواء المستقلة أو الحزبية. ولقد تتبّعنا كل ما كتب عن موضع المعونات للفقراء عبر برنامج آر إس إس (Really Simple Syndication) RSS أو (Rich Site Summary) وهي صيغة بيانات لنشر التلقيمات، إذ مكّنتنا من النظر فيما تنشره المواقع العربية الحزبية/الحركية والمستقلة حول موضوع الدراسة دون الحاجة إلى زيارة كل موقع على حدة؛ لأنّ المعلومات كانت تصب مباشرة في بريدنا الإلكتروني. كذلك تواصلنا مع الدكتور خالد أبو عصبه الباحث في دراسة "مسح المؤسسات العربية التي تقدم الغذاء للمحتاجين في إسرائيل" من العام 2009 بخصوص مميزات الجمعيات ذات الصلة الفاعلة على الأرض. في نهاية هذه المرحلة استعان الباحث الرئيسي (وهو محاضر في أكثر من مؤسسه أكاديمية) بطلابه الجامعيين من معظم مناطق المجتمع العربي في إسرائيل بالتقصي حول أسماء وعناوين هذه الجمعيات في بلدانهم. في المرحلة الثانية قمنا بغريلة الجمعيات التي تكرر ظهورها أكثر من مرّة في القوائم المختلفة. وأخيرا تم الاتصال بجميع الجمعيات التي حصلنا على أرقام هواتفها سعيا لتحديد لقاءات.

التعاون من قبل المؤسسات المختلفة كان متفاوتا ما بين امتناع ومشاركة. وقد حظينا بانفتاح تامّ ومشاركة فاعلة من قبل معظم المؤسسات الناشطة مثل "لجنة الزكاة القطرية" التي تضمّ حوالي 63 لجنة زكاة محلية في القرى والمدن المختلفة. وفي المقابل، شهدنا انفتاحا انتقائيا

⁶ هناك "مبادرات" كثيرة جدا تعمل بشكل موسمي وعشوائي بلا مقرّ أو مستندات أو اقتران بشخصية مرجعية واحدة.

تجاه أسئلة معيّنة من قبل مؤسسات تنظّم ذاتها بشكل موسمي وطارئ في فترات معيّنة (في شهر رمضان وفترات الأعياد) أو في خضمّ أزمات (مثل هدم بيت)، وعانينا من انغلاق تامّ من قبل بعض الجمعيات (خاصة ذات التوجّه الحزبي أو الفئوي الضيق أو العائلي أو ما يتّصل بدور العبادة). ننوّه بأننا قد تفهّمنا حذر بعض المؤسسات التي داهمتها قوات الأمن الإسرائيلية مرّات عدّة وقامت بمصادرة مستنداتها أو اعتقال موظفيها تحت ذرائع أمنيّة مختلفة.

الاستجابة للمقابلات كانت متفاوتة ما بين مرحّب ومرتدّد نوعا ما وممتنع تماما خلال محاولة صدّنا عن مقابلته بواسطة برقرطة ممنهجة مثل اشتراط تقديم تصريحات لا قبل لنا بها لم نعهدها في السابق خلال دراساتنا السالفة. عانينا بداية، من قبل بعض المؤسسات من البطولة الاستعراضية والتي تجسّدت في محاولة إظهار أكبر قدر من توزيع المعونات على الفقراء. وعلى النقيض، صدمنا (مع تفهّمنا بل وإجلالنا) من قبل مؤسسات أخرى تحرص على مبدأ السرية (الذي يخص الفقراء) والتواضع (الذي يخص المؤسسات أو الجمعيات) في سرد المعلومات، ممّا تطلّب تفعيل مهارات الاتصال المهنية التي درسها وذوّتها الباحثون الميدانيون خاصة ممارسة فن طرح الأسئلة مثل: الاستيضاح، التجسير، التوجيه، الاختيار من متعدّد، ما هو افتراضيّ، ما هو مباشر ذو نهاية مغلقة/مفتوحة. هذه المهنية أوصلتنا إلى المعلومات المطلوبة. تحرج بعض شركاء البحث من توثيق المقابلة، وعليه، تلقوا وعدا قاطعا في التعميم وشطب أيّة معلومة/مقولة قد تؤدي للكشف عن هوياتهم. وقد قمنا باختيار أخصائيين اجتماعيين كباحثين ميدانيين يتمتّعون بالقدرة على جمع المعلومات والتأكد منها خلال المقابلات.

ويجدر التنويه بأننا حصرنا البحث في المواطنين العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية (استثنينا سكان القدس والجولان)، وركّزنا على المسلمين لكونهم الأغلبية الساحقة (82.6%) من مجمل العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، مقابل (8.9%) مسيحيين وضعهم الاقتصادي العام هو فوق المتوسط و(8.5%) دروز جلّهم لا يعتبرون أنفسهم عربا (معظم الجمعيات ذات الصلة هي امتداد لجمعيات يهودية صهيونية). جغرافيا، شملت دراستنا مناطق الجليل، المثلث (الشمالي والجنوبي)، النقب والمدن المختلطة.

طريقة تحليل المعلومات:

مرّت عملية تحليل المعلومات في ثلاث مراحل رئيسية:

أولاً، تصنيف البيانات وترميزها (coding) - بعد القراءة الأولية للنتائج قمنا بتسجيل نظام تصنيفي لنتبّعه أثناء التحليل، وهو عبارة عن عنونة المعلومات التي تحتويها البيانات المجموعة، ومنها ما كان كلمة أو عبارة أو جملة أو حتّى فقرة كاملة (بعض الباحثين يسمّي هذا التصنيف "المفتوح" أو "الوصفي") حيث كانت أسئلة البحث الإجرائية هي العامل الأساس في تحديد وتوجيه نظام التصنيف.

ثانياً، تسجيل الملاحظات (Memoring) - بعد التصنيف أعلاه قمنا بالقراءة ثانيةً وتسجيل ملاحظتنا بعد أن استرّ في مخيّلتنا هيكل مبنيّ لهذا النظام التصنيفي. وردت هذه الملاحظات على شكل أسئلة أدّت إلى مزيد من البحث سواء في المعلومات المتوفرة أو على شكل تسجيل علاقات بين الفئات التي وضعت غير أنّها تحتاج إلى تحقّق.

ثالثاً، تحديد الأنساق والأنماط - في هذه المرحلة تمّ تحديد الأنساق والأنماط في "التصنيف المحوري" (Axial Coding) باعتبار أنّه جعل الفئات تدور حول محور واحد (قد يسمّيه آخرون "أسر التصنيف" (Coding Families) لأنّه يجمع الفئات في أسرة واحدة)، ثم عاودنا قراءة البيانات لتصنيفها ثانية على شكل أنماط وأنساق في مستوى تجريدي أعلى من التصنيف المفتوح إلى أن وصلنا إلى النتائج أدناها بعناوينها، فقراتها وجوهرها (Cheek, 2011; Perakyal & Ruusuvuori, 2011; Ricoeur, 1981).

النتائج

وجدنا أربعة أنواع مؤسسات تقدم الدعم المالي للفقراء داخل المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل: لجان زكاة ديمومية (تعمل على مدار أيام السنة) تتبع للحركة الإسلامية بشقيها الشمالي والجنوبي، لجان زكاة موسميّة (تعمل في الأساس في شهر رمضان)، جمعيات خيريه مستمرة تخدم قطاعاً معيّنًا أو فئات خاصة أو عائلات محدّدة، مبادرون أو جمعيات موسميّة (تعمل في المواسم وفترات المناسبات).

خلصنا إلى أنّ النموذج المستخدم الذي تتسجم فيه خصائص شبكة الأمان غير الرسمية هو الإغاثة (بشقيها النقديّ والعينيّ) ثم التأهيل (في الأساس تقديم منح تعليمية) والمبادرات، بالأخصّ في الأعوام الأخيرة، بالتوجه نحو النموذج التنموي (تمويل مشاريع ربحية لصالح الفقراء).

الإغاثة

إنّ معظم مكونات المجتمع المدني الفلسطيني التي تقدّم مساعدات ماديّة (نقدية وعينية) للفقراء، بشقيها الديني (لجان الزكاة) والعلماني (جمعيات خيرية قطاعية أو حزبية أو عائلية) وعلى مستوياتها (الدائم والموسميّ) تقدّم بالدرجة الأولى مساعدات إغاثة.

نوع المساعدة: معظم المساعدات المقدمة من الجمعيات ذات الطابع الديني هي نقدية، في حين أنّ المعونات المقدمة من تلك ذات التوجه العلماني هي في أغلبها عينية. وقد أشارت المؤسسات والهيئات إلى المساعدات النقدية بمسميات متعدّدة: "تعطي مصاري (مال)" "تقدم مساعدات ماديّة" "نضمن معاش شهري" "تعتمد في الأساس على توفير سيولة (مال)" "نؤمّن عملة للمستحقّين" "تفرّق (نورّع) إلي فيه النصيب (ما قسم الله) للفقراء".

ولعلّ السبب الذي يقف خلف تركيز الجمعيات ذات الطابع الديني على المساعدة النقدية هو إلزام المجلس الإسلامي للإفتاء للجان الزكاة المحلية بالتنسيق في تحويل النقود إلى "طرود" كناية عن المساعدات العينية: "الأصل أن تصرف زكاة النقود نقدا للمستحقّين؛ لأنّ هذا الأفضل وما هو أمثل في حقّهم". استطرّد القرار: "لا مانع من تحويل النقود إلى طرود في حالات خاصة تحقيقا لمصلحة المستحقّين" لكنّه اشترط: "بشرط استئذان المزكّي بذلك ابتداء. يجب على لجنة الزكاة الحصول على وكالة خطيّة أو شفوية من المزكّي بتحويل النقود إلى طرود إذا كانت المصلحة تقتضي ذلك". بل وألزم لجان الزكاة: "بأخذ الوكالة مسبقاً قبل أن يدفع المزكّي أمواله دفعا للإخراج". وعليه، يشير رئيس لجنة الزكاة القطرية إلى أنّ: "معظم مساعدات لجان الزكاة والبالغة حوالي (80%) هي نقدية".

المساعدات العينية تتجسّد في عدّة أمور: لوازم مدرسيه: "نؤمن حقائب مدرسيّة للطلاب من مختلف الأعمار" "نشتري ملابس مدرسيّة وكتب وقرطاسيّة" "تقدّم كتباً مستعملة تمّ تجديدها"،

طعام: "نوزّع لحوم الأضاحي في الأعياد" نوزّع لحوما للفقراء التي نجتمعها من الأعراس والعقائق والنذور والتبرعات" "نتبرّع يوميا بخضروات، فواكه، حلويات، عصائر ومشروبات غازية من خلال برنامج "حفظ النعمة" الذي يجمع كل هذه الخيرات إثر المناسبات وبالذات الأعراس وكمان (أيضا) النذور والعقائق والطهور ومن المحلات وأهل الخير"، مؤن: "نؤمن طرودا غذائية فيها مواد أساسية مثل معلّبات حبوب معكرونة رز وزيت طبيخ"، زيت زيتون "إحنا في منطقته الجليل مشهورين بزيت الزيتون. لهيك (لذلك) في ناس تزكي غلتها (نتاجها) زيت زيتون. السنة إلي فاتت (في العام الماضي) وزّعنا حوالي 162 تنكة زيت زيتون على عائلات مستورة"، ملابس: "ندعم بملابس بفترة الأعياد" "عندنا مغسلة ومكواة لتجديد الملابس وتوزيعها على الفقراء"، مستلزمات طبية: "نؤمن مستلزمات طبية مثل الدواء الشهري، نظارات وأحذية خاصة"، أثاث منزلي وأدوات كهربائية مستعملة: "أحيانا بتوفر لنا أثاث بيت وأدوات كهربائية نوزّعها على الفقراء".

الجمعيات العلمانية (الدائمة والموسمية والفتوية) تعتمد حصرا على تقديم الدعم العيني لثلاثة أسباب: عدم توفر الموارد الكافية: "بصراحة ما في عنا (لا يوجد عندنا) دخل كافي لتوزيع أموال"، الاعتقاد بأنها أكثر مساواة ومصداقية: "الطرود هي أكثر مساواة بين الناس وأكثرها مصداقية كونها معلنة ومرئية من قبل الجميع. فش (لا يوجد) عطايا في الخفاء أو السر"، عدم المسّ بكرامة متلقّي المساعدة: "المساعدة النقدية معناها فشل الإنسان بأنه يؤمّن احتياجات أسرته الأساسية، وفي ظنيّ قد يمسّ هذا بكرامته ويلحق به الإهانة، بس (لكنّ) الطرود تكون بمثابة هدية خاصة كوننا نلائم نوعيّة الطرد بالمناسبة إذا كانت عيدا أو افتتاحيّة سنة دراسية".

الفئات المنشودة: معظم المؤسسات الفاعلة تخدم الفقراء بناء على ديانتهم وحالتهم الاقتصادية: "فقراء مسلمون ممن يثبتوا بالأوراق أنهم فقراء مثل أيتام، عوانس، أرامل، مطلقات، اختياريه (مستون)، ضفة (سكان الضفة الغربية المتروّجون من عربيات مواطنات إسرائيل)، ناس ميسورة الحال صار عندهم كارثة مثل هدم بيتهم من قبل الدولة أو اندلاع حريق بالبيت أو خراب مصلحتهم أيّ كانت (تجارية أو صناعية أو زراعية) أو ممكن يكون إنسان متوسط الحالة المادية ربنا ابتلاه بمرض وبحاجه إلى علاج مكلف خارج البلاد مثل زراعه كليه أو كبد". وهناك نصّ صريح محرّر من المجلس الإسلامي للإفتاء بأنه لا يُعطى من نصيب الفقراء والمساكين أربعة

فئات، منهم "غير المسلمين" وفي موضع آخر: "وأما غير المسلمين فلا يُعطون بأي حال". ولعلّ تقرير لجنة الزكاة القطرية لعام 2013 يشير إلى الفئات المنشودة التي لا تستطيع تجاوزها أخذًا بنصّ القرآن الكريم: الفقراء والمساكين، العاملون عليها (الموظفون)، المؤلّفة قلوبهم (من أسلم حديثًا تثبينا لإيمانه وتعويضًا له عمّا فقده، في الرقاب (فكّ الأسير شرط ألا يعطى الأسرى في قضايا وطنيّة شريفة⁷، في سبيل الله (المجاهدون والمدافعون عن بلادهم ومصالح الحرب المختلفة المشروعة⁸، ابن السبيل (الغريب المنقطع عن بلده) والغارمون (المدينون). وهنا ننوّه بأنّ المجلس الإسلامي للإفتاء قام بتقييد لجان الزكاة المحلية في الفئات المنشودة بل والتشديد عليها بوجوب التقيّد بالنصوص الشرعية: "لا يجب على المزيّ أو من ينوب عنه كلجان الزكاة تعميم الأصناف الثمانية عند توزيع أموال الزكاة". ونصّ آخر يقول: "تقديم الفقراء والمساكين وسدّ احتياجاتهم على سائر المصارف". ونجد أنّ خدمة الفقراء بناء على ديانتهم وحالتهم الاقتصادية مشابهة أيضًا لما عند المسيحيين: "لكلّ مجلس ملّة عند الروم الأرثوذكس في حيفا أو عكا هناك "لجته البر والإحسان" إليّ وظيفتها تساعد الناس إليّ بيقول الأب أنهم بحاجة للمساعدة وبالذات في الأعياد والمناسبات. اعترف أن وضعنا المادي كمسيحيين جيد نسبيًا لأننا متعلمون لكنّي لا أعرف جمعية مسيحيّة واحدة تساعد الفقراء المسيحيين. وبصراحة الكنيسة ما بتقوم بدورها المطلوب أمام المحتاجين من الطائفة المسيحية". وبخصوص الدروز: "في جمعيتنا على اسم الشيخ أمين طريف إحنا نأخذ تبرعات من الدروز ونوزّعها على الطلاب الدروز إليّ بحاجه للمساعدة. اسم المنحة "بني معروف" يعني للدروز فقط. بأكذب عليك إذا قلت أنّنا نعطي مساعدات للمسيحيين أو للإسلام لأنّه على حسب علمي عندهم جمعياتهم إليّ تشوف مصالحهم من هذه الناحية". "عندنا جمعية "العرسان" إليّ أصلها في لبنان والي أسسها كمال جنبلاط بعد الحرب الأهلية هناك. هاي الجمعية تعطي دعم لكلّ الدروز المحتاجين في الجليل والجولان على مدار أشهر السنة وبالذات في الأعياد والمناسبات".

هناك مؤسسات خاصة في المدن المختلطة تخدم بناء على الحالة الاقتصادية والقومية مهما كانت الديانة: "إحنا نساعد كلّ عربي محتاج مهما كانت ديانتة مسيحي أو مسلم. المهم أنّه عربي وابن البلد أو الأصح أنّه ساكن في البلد مثل حيفا وفعلا بحاجة للمساعدة".

⁷ التفسير لهذا المنع: تدفّق المساعدات على أسر الأمنيين من المواطنين، الجمعيات ومنظمة التحرير الفلسطينية.
⁸ هناك نصّ صريح بالألا يستغل هذا البند في صرف أموال الزكاة في المصالح العامة كبناء مدارس ولو كانت شرعية، ومستشفيات وتعميد شوارع وتأسيس مراكز دعوية وإقامة معسكرات عمل ونشر كتب، ونحو ذلك لانتفاء شرط التملك.

كما وهناك جمعيات تخدم فئات محدّدة مثل النساء: "نحننا (نحن) نركّز على فئة النساء العزباوات والي كمن متزوجات بالماضي مثل المطلقات والأرامل مع أولاد أو من غير أو الهريانات (هاريات) من البيوت بسبب عنف أو تهديد. هاي (هذه) الشريحة بحاجة إلى الدعم، بس للأسف مجتمعنا مهملها".

وثمة جمعيات عائلية بمسمياتها مثل "عامر" و"بدير" و"صرصور" في كفر قاسم (المتلث الجنوبي)، تلك التي تصرّح علنا أنّها تخدم عائلاتها بشكل حصري: "في كفر قاسم ما فش (لا يوجد) أحزاب سياسيّة فاعلة إلا في فترة انتخابات الكنيست وبصراحة حتى هي عندنا محسوبة عائلية وأحسن مثال عضو الكنيست عيساوي فريج المنتمي لحزب يساري صهيوني اسمه "ميرتس". من وين له (من أين يأتي) بالآلاف الأصوات؟ الانتخابات عائلية. عشان هيك ما عنا جمعيات على أساس حزبي. فيه (توجد) عائلات أو بشكل أدق فيه (يوجد) قسم من العائلات ما بتستلطف الحركة الإسلامية مثل دار عامر وبعدين انضمت دار بدير وآخر شيء دار صرصور وأقامت لجان زكاة أو سمّيتها جمعيات تجمع المصاري (النقود) من العيلة (العائلة الحمولية) وتوزّعها على أبناء نفس العيلة".

وتمتدّ الخدمة لتكون مدفوعة من قِبَل أفراد يخدمون أسر محدّدة، ومثال على ذلك تلك المبادرات الفردانية لجمع الزكاة والتبرعات من قِبَل أشخاص مثل محمود عيس وأحمد عفيف من كفر قاسم، وتوزيعها على أسر بعينها: "فيه ناس مثل أخوتنا محمود عيس وأحمد عفيف بيجمعوا مصاري من الناس ويوزعوها على أسر محدّدة داخل البلدة. أحيانا يجرجوك أنهم بييجوا (يحضرون) على البيت ويطلبوا زكاة مالك ويقولوا صراحة بدنا نعطي فلان وعلان".

وليس بمنأى عن ذلك أن ثمة مساجد تجمع الزكاة والصدقات والتبرعات وتقوم بتوزيعها على "رؤاد المسجد" خاصة في منطقته المتلث الجنوبي (ليس بناء على الانتماء لأحد شقي الحركة الإسلامية): فنجد مثلا أئمة مساجد مثل مسجد "الشهداء" و"صلاح الدين" ينتهزون الخطب المنبرية من يوم الجمعة في شهر رمضان لإقناع الناس أن يعطوهم مصاري ليوزعوها على رواد مسجدهم لأنهم يعرفون حاجتهم بل ويستندون إلى السنة النبوية التي تقول باستحقاق الأقرب فالأقرب".

وضمن نفس الإطار نذكر الجمعيات التي عبّرت بشكل ملتفت أنّها تتعاطف مع أبناء الحزب أو الحركة: "بصراحة إلي بتعرفه أحسن من إلي بتعرفوش وقسم من الرفاق إلي يكرسوا حياتهم للنضال داخل النادي أو في بيته أمام الكمبيوتر عمّ بوّعي الجماهير لقضايانا أولى (أحقّ) بالمساعدة إذا وجدت أصلاً". "لا يوجد نشاط رسمي بل هناك مبادرات فرديه اتجاه بعض الشباب في إطارنا السياسي المطاردين بعملهم من قبل إسرائيل وواجبنا اتجاههم أن نوّقر لهم أبسط (حد أدنى من) مستوى من المعيشة". "جماعتنا ما بحبو يعطو المشايخ (الحركة الإسلامية) ولا يأخذو منها. عشان هيك (لذلك) قسم منهم، مش بس (فقط) المسيحيّة والدروز والملحدين، يعطونا وإحنا نوزع عليهم".

وقد يتّضح أنّ كلّ المؤسسات تخدم بلدانا معيّنة دون غيرها باستثناء لجنة الزكاة القطرية التابعة للشق الشمالي: "تجبي 10% من دخل كلّ لجنة زكاة محلية ونوزّعها على البلدان التي لا تتوفّر فيها لجنة زكاة محلية أو احتياجاتها تصل إلى حدّ وينقصها الموارد لتغطيتها". وقد صدر مؤخرًا (في تاريخ 2014/6/10) قرار بخصوص مواصفات وضوابط نقل الزكاة إلى غير موضعها: "الأصل في صرف الزكاة أن توزّع في موضع الأموال المزكاة لا موضع المزكي، وموطن الزكاة هو البلد الذي تتوفّر فيه الزكاة وما يقربه من القرى وما يتبعه من مناطق ممّا هو دون مسافة القصر (81 كم تقريباً)؛ لأنّه في حكم بلد واحد. إلّا أنّه يجوز نقل الزكاة عن موضعها لمصلحة شرعية راجحة بشرط الحصول على وكالة خطيّة أو شفوية من المزكي بصرف النقود في المكان الذي تراه مناسباً سواء كان ذلك داخل البلدة أو خارجها وسواء كان في الداخل الفلسطيني أم خارجه. من المهمّ الحصول على الوكالة مسبقاً قبل أن يدفع المزكي أمواله دفعا للإخراج". لهذا القرار إسقاطاته في حصر توزيع المساعدات داخل البلدات "في موضعها" وعدم نقلها إلّا في حالات استثنائية وضمن شروط وقيود من الصعب تجاوزها.

ولعلّ أهمّ ما يميّز الفئات المنشودة هو أنّ معظمها الساحق هي من فئة النساء: "إلي يتوجهن إلنا هن نسوان متزوجات. مش صاحي (لا أذكر) صبايا عزابيات (عزباوات) دخلن المكتب بطلب مساعدة إلهن. ممكن تيجي (تحضر) الصبية مع أمّها بس مش لحالها (لوحدها) ولا من شأنها (لنفسها)" "طبيعة جمعيتنا هي نسويّة عشان هيك كل جمهور المتوجهات هن نساء". "الأعضاء في الحزب هم رجال بس إحنا نقدم المساعدة لزوجته أو بناته عشان ما

نحرجه". "...بصراحة يرجع الأمر للمبلغ. إذا كان محرز (ذا عالي القيمة) نعطيه لزممتنا (للرجل خاصتنا)، بس إذا كان بسيط (منخفض القيمة) نتصل بزوجته عشان تيجي (تحضر) وتستلمه أو إحنا نوصله لها بمعرفتنا (بالطريقة اللائقة)".

هناك ثلاث أنواع من الفئات المنشودة من حيث ديمومة تلقي المعونات. المعظم الغالب عبارة عن أناس بحاجة لمساعدة آنية ولفترة محددة: "تساعد شخصا تقدّم بطلب إلى التأمين الوطني عن عجز، بطالة، حالة ترمّل أو ضمان دخل وبعده (وما زال) مش قابض (لم يتلقّ المخصّص). "في هذه الفترة إحنا نعطيه" (نسدّ حاجته). وهناك مساعدات طويلة الأمد: "يتوجه لنا اختياريه (مسنون) يتلقون مخصّصا لا يكفي لاستهلاك الأكل والشرب والدواء لأنّه مسجل على اسمهم قسيمة أرض ابنه معمر (قدّم على البناء) عليها من عشرات السنين بس من غير ترخيص". وثمة المساعدات لمرة واحدة: "فيه ناس دخلها محدود وعددها كبير نساعدهم في عيد الفطر من صدقة الفطر والأضحى وممكن كمان افتتاحية السنة الدراسية".

شروط الاستحقاق - "الحاجة": هناك تشابه كبير في شروط الاستحقاق التي تعتمدها جميع الجمعيات والمؤسسات ألا وهي الحاجة: إثبات المواطن حاجته للمخصّص من خلال اجتيازه "فحص استحقاق" الذي يختلف من مؤسسه لأخرى. لجان الزكاة المحلية، وعملا بقرار المجلس الإسلامي للإفتاء القائل بضرورة أن: "يراعى عند دفع الزكاة الأشدّ احتياجا فالأشدّ، فإنّها توجب توفّر المستندات التالية لطالبي منحة العائلات المعوزة: تعبئه نموذج طلب زكاة، إرفاق صورة هوية الزوجين مع ملحق بالأولاد، مستند إثبات الدخل من التأمين/دوائر عمل أو أيّ مصدر دخل آخر، مستند كشف الحساب البنكيّ الجاري عن آخر ثلاثة أشهر يشمل مبالغ التوفير، مستند صادر عن الشؤون الاجتماعية (لمن لديه ملفّ في الشؤون الاجتماعية)، وأيّ مستند يرى المتوجّه فيه لزوما لإرفاقه. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك طلبا صريحا من المجلس الإسلامي للإفتاء موجّه إلى لجان الزكاة المحلية بالتحري عن متلقّي الزكاة: "نظرا لشيوع ادّعاء الفقر والمسكنة ينبغي التحريّ حول حالة الاشتباه قبل المنح، ويراعى في ذلك معايير الإثبات الشرعية". ويستطرد القرار لاحقا بأن تُجرى عملية التحري ضمن ضوابط أهمها عدم الإحراج: "على من يصرف الزكاة من الأفراد والمؤسسات أن يتحرّوا حول من تُصرف له الزكاة بالوسائل المتاحة التي لا تمسّ بكرامته أو تجرح شعوره بحيث تحصل الطمأنينة بأنّه من أهل الاستحقاق،

ولا يلزم تكليفهم أكثر من ذلك كالبينة واليمين إلّا في حالات الاشتباه وكثرة ادّعاء استحقاق الذي تدلّ القرائن على عدمه". وعليه، فإنّ لجان الزكاة تستخدم شروط استحقاق متشدّدة، حيث نصّ أحد البروتوكولات الخاصة بتسيير أعمال لجان الزكاة: "من كان لديه قسيمة أرض فلا يُعطى الزكاة سواء بصفة الفقر أم بصفة الغرم (الدّين) ويلزم ببيعها إلّا إذا كان يعتاش عليها ولا تكفي إعالته، أو كانت لا تكفيه لسداد دَيْنه. فيعطى ما يسدّد بقية الدّين. كذلك من كانت لديه سيارة فاخرة فلا يعطى الزكاة وإنما يلزم ببيعها وسداد ما عليه من الدّين، وبإمكانه شراء سيارة غير مبالغ في فخامتها تقوم بقضاء حوائجه". أحيانا كثيرة يُعمل أيضا بمعيار التركية/الشهادة/الترشيح بمعنى توجّه أهل الثقة إلى الجمعية وترشيحهم أفرادا أو أسرا فقيرة "يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف، تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافاً". وأحيانا أخرى يُعمل بمعيار "الاشتراط": يطلب المزكي أو المتبرّع صراحة إعطاء أسر بعينها. في هذا الشأن نصّ قرار المجلس الإسلامي للإفتاء: "لدافع الزكاة أن يشترط على اللجنة دفع زكاته للجهة التي يحددها من مصارف الزكاة الثمانية، وعلى اللجنة- في هذه الحالة- أن تلتزم بذلك". هذا التشديد في شروط الاستحقاق نابعة من باعثين: الأول، الرغبة بالالتزام بالمنهج الشرعي الصحيح: "الحرص التامّ على أداء اللجان دورها على الوجه الذي يرضي الله تعالى وفق ما بيّنه في كتابه العزيز وكما جاء في السنّة الطاهرة وبناء على ما استنبطه الفقهاء من أحكام، وعدم القيام بالاجتهاد الفردي في توزيعها". في نفس السياق صدر القرار: "اعتماد قرارات المجلس الإسلامي للإفتاء في سير عمل لجان الزكاة واعتماد الفتاوى الخطيّة الرسمية وعدم اعتماد الفتاوى الفردية والشفوية لا من قريب ولا من بعيد". الباعث الثاني، شيوع ادّعاء الفقر والمسكنة بالأخص من قبل سكان الضفة الغربية المتروّجين من عربيات مواطنات إسرائيل: "يا أخي غريب! أهل الضفة شغّالين ليل نهار. اجو لعنا (عندنا) علشان (من أجل) يعملو مصاري (يجمّعون المال). لا عندهم عيد ولا أجازة. بس للأسف طول الوقت بدهم زكاة. ليش (لماذا)؟ عشان هيك (لهذا) نسأل عن أحوالهم".

في المقابل، تعتمد الجمعيات العلمانية بأنواعها ومسمّياتها في الغالب على تقديم مساعدات عينيّة موسميّة بناء على المعرفة الشخصية: "نحن (نحن) عايشين في نفس البلد ونعرف ظروف بعضنا". وقد يُعمل وفق الترشيح من قبل أهل الثقة: "البيوت أسرار. يبجي إنسان تنق فيه ويقول لك فلان بحاجة لمساعدة. هو أعرف فيه مني. لهيك نساعد".

قيمة المساعدة: تأمين ضروريات ومستلزمات لا تقوم الحياة إلا بها: لقد حدّد المجلس الإسلامي للإفتاء قيمة الزكاة بالكفاية: "كل ما يحتاج إليه هو ومن يعولهم من مطعم وملبس ومسكن وأثاث وعلاج وتعليم أولاده وكتب علم إن كان ذلك لازماً لأمثاله وكل ما يليق به عادة من غير إسراف ولا تقتير". لذلك ترجمت لجان الزكاة المخصّصات إلى ثلاثة مستويات: مخصّصات لمرة واحدة خاصة بفترة الأعياد وتبلغ حوالي 1000 شاقّل: "حاجات الناس في الأعياد مضاعفة، لهذا نحاول إعطاءهم مبلغاً يساعدهم بعض الشيء في سدّ احتياجاتهم". الآخر تكملة دخل لأناس لا تكفيهم الأموال المتوقّرة لديهم وتبلغ 600 شاقّل شهرياً وأكثر: "فيه ناس دخلها أو مخصّصها ما يكفيها. إحنا نساعدهم لتكملة النقص عندهم. المبلغ مرتبط بدخل الأسرة، عدد أفرادها وأعمارهم وإذا في احتياجات خاصة مثل مرض أحد الأفراد". كذلك ضمان دخل يصل في حدّه الأقصى إلى 1500 شاقّل شهرياً: "1500 مبلغ مش كاف. بأعرف. زوجتي لما نكون في السوق تنهزا من 1500 شاقّل وتعايرني (تؤنّبني) إنه مش عيب تعطو الناس 1500. كيف بدهم يدبرو حالهم؟!".

لجنة الزكاة في أم الفحم على سبيل المثال تصرّح بأنّ المبلغ النقدي غير كاف لكتّها تدّعي أنّ هناك دعم عيني مكثف يغطّي بعض الاحتياجات: "دكتور: إحنا نورّع طبيخ ولحوم أعراس ونذور وعقائق وطهور على أساس يومي. "حفظ النعمة" توزّع خضارا وفواكه وحلويات وعصائر ومشروب الكولا وغيره بشكل مستمرّ. بحوزتنا طرود غذائية وحقائب مدرسيّة بكل محتوياتها. مجموعها بساعد (يُعين) نوعاً ما الأسر المستورة (المعوزة)".

الجمعيات والمؤسسات العلمانية التي تعتمد في أغلبها على الطرود تشيد بالرمزية: "إحنا مش دولة. إحنا على قد حالنا. نساعد كنوع من التعاطف مع المحتاجين. هي رسالة إنا مش ناسيينهم وشاعرين فيهم. لهيك المساعدات على قد الحال. بحدود 250 شاقّل. إحنا متأكدين إنّه مساعداتنا مش مصدر الرزق الوحيد لهم". "إحنا نقدّم هدايا في المناسبات. هذه الهدايا بقيمتها المعنوية مش قديش تساوي مادياً".

مساعدات التأهيل/العلاج/التصحيح

نوع المساعدة المقدمة: معظم مساعدات التأهيل/التدخل/التقويم هي نقدية مقدمة من قبل الجمعيات ذات الطابع الديني، والقليل منها عينية مقدمة من منظمات ذات توجه علماني. الجمعيات ذات التوجه الديني وعلى رأسها لجان الزكاة المحلية، تقدّم أربع مساعدات ذات طابع علاجي/تأهيلي/تصحيحي: -منح دراسية لطلاب دراسات عليا ينتمون لأسر ذات دخل منخفض: "في أم الفحم مثلا نوزّع منحا تعليمية جزئية وكاملة لطلاب بتعلمو في الكليات والجامعات غالبا داخل البلاد، ويكون وضعهم المالي سيء". - حقيبّة مدرسيّة وملابس وقرطاسيّة وكتب لطلاب مدارس منتمين لأسر فقير أو كثيرة الأفراد فيها أو دخلها منخفض: "في البداية كانت المساعدات على الهمة. هذه السنة بدأنا ننظّم هذه المساعدة والعمل عليها بجديه. زرنا في نهاية السنة الدراسية الماضية المستشارات التربويات وزودونا بقوائم لطلاب من كل المراحل التعليمية في البلد إليلي وضعهم الاقتصادي صعب وبحاجة إلى أواعي (ملابس) شنطة (حقيبّة) كتب وأدوات مدرسية (قرطاسية)". -علاج مكلف لمرضى يهدّدهم الموت: "في ناس حياتهم معرّضة للخطر بسبب مرض خطير جدا مثل زرع كلية أو كبد نقدّم لهم الدعم". -معونات لأسر منكوبة جرّاء اندلاع حريق بالمنزل أو هدمه من قبل السلطات الإسرائيلية: "رنا يسامح جماعتنا بينو وبين ما يحلو لهم من غير رخص أو تصاريح. إسرائيل بتكون تتخسّس لهم (تراقبهم خفية) ولما يكبو عليها كل إليلي فوقهم وإليلي تحتهم (كل مواردهم) تيجي (تأتي) مع الشرطة وتهدّ (تهدم) بيوتهم ويتطلب تكاليف الهدد (الهدم) والحراسة. واجبنا نقدّم الدعم لهاي (هؤلاء) الناس". "في بيوت تحرق تماما بسبب إهمال، الأسرة تصفا (ينتهي بها المطاف) في الشارع. بهاي الظروف نساعد لتجهيز البيت أو غرفة عشان (من أجل) العائلة ترجّع بيتها بأسرع وقت".

في المقابل، الجمعيات ذات التوجه العلماني تركّز بشكل حصري على توزيع حقيبّة مدرسيّة وملابس (قد تكون مستعملة) وقرطاسيّة وكتب لطلاب مدارس من مختلف الأعمار وكافتها لأسر فقيرة: "تساعد الطلاب في كلّ مراحل التعليم. نعطيهم كتبا جديدة أو مستعملة ونقدّم لهم ملابس جديدة أو مجدّدة، شنط (حقائب) ودفاتر وأقلاما. حرام الولد أو البننت ما يكملو تعليمهم لأنّه ما في معهم يشترو هاي الضروريات... ولا لع؟".

الفئات المنشودة: الفكرة القائمة تتمثل في تحويل مساعدات لمن يستطيعون الاستمرار في مقارعة الحياة؛ إذ إن فقرهم يشكل أزمة مرحليّة. لهذا، يشترط منح المعونة بالتزام الفرد أو الأسرة بعمل ما (علاج، تعليم أو تطوع) هدفه إعادته إلى المسار الطبيعي للعيش.

ونحن بدورنا وثقنا اتفاقا قائما بين الجمعيات الدينية والعلمانية مفاده أنّ أهمّ الفئات المنشودة تكون الطلاب في مرحلة الصف الأول الابتدائي وحتى مرحلة الدراسات العليا، بغية أن يكونوا موضع النجدة للأسرة وإخراجها من مأزقها المادي بالاستعانة بعلمهم (بإسقاطاته) أو بدخلهم المستقبلي. بل إنّ الطموح يصل لأن يكونوا مثالا يُحتذى به (شخصيّة مرجعيّة) لجميع أفراد الأسرة التي تدوّت من خلالهم حصيلة النجاح وترى فيهم نبراس المستقبل: "يكفي واحد متعلم في العيلة عشان ينقذها من خطر الزلقة إلى القاع. الجوع كافر ويعمي الإنسان والعلم نور يضويّ البصر والبصيرة. المتعلّم هو علم البيت، هو الفاترينة إللي الكل يتحلى فيها. أنا ما ببالغ إذا باقول من تجربتنا إنّه المتعلّم هو نظارة وسماعات وعكاكيز عيلته. بصراحة، أعطيني أسرة فيها خريج جامعي فقيرة؟ ما تتعب حالك في التدوير (البحث). لأنّه فش (لا يوجد). لهيك (لذلك) نركّز على طلاب العلم من أسرة مستورة (معوزة) أو أولادها كثار أو دخلها محدود".

الفئة الثانية من حيث عدد الحالات التي تقدّم لها مساعدات علاجية هم المرضى الذين يتهدّدهم الموت: "إحنا بنساعد مرضى حالتهم خطيرة لأنهم عماد البيت من كلّ النواحي. عادة إحنا بنحكي عن ربّ الأسرة. لأنّه الزلّة (الرجل) إذا كان المرض داخل عيلته بيدبّر حاله. مش دائما لكن معظم الأوقات. بس العيلة لما الزلّة بيكون مريض بتستصعب توفير المبالغ المطلوبة. هذا الإنسان بده (يريد) يتعالج ويرجع إلى حياته الطبيعية مع أسرته وشغله والتزاماته".

الفئة الثالثة من حيث عدد الحالات التي تقدّم لها مساعدات هم المنكوبون ممّن هُدمت أو احترقت بيوتهم: "هناك استثناءات في الحياة. في يوم وليلة بتتحول الأسرة من عاديّة إلى محتاجة مثل حالات هدم البيوت أو احتراقها. خراب ديار. هاي (هذه) العيلة راح تقف على إجرها (أقدامها) وتبني بيت جديد أو تصلحه. بس اليوم هم بحاجة لمساعدة مؤقتة ولكنها كبيرة من ناحية المبلغ عشان يقدر يوقفو على إجرهم (أقدامهم) ويعبرو هذه الأزمة".

الفئة الرابعة هي أسر منخرطة في علاج مكاتب الشؤون الاجتماعية بسبب إدمان الأب على المخدرات أو الكحول أو ممارسة إجرام أو عنف مما يخرج الزوجة والأولاد من البيت: "لا يخلو مجتمعنا من مشاكل اجتماعية. وبما إنك عامل اجتماعي اشتغلت في الشؤون الاجتماعية فأنت سيد العارفين إنّه في عنا إدمان مخدرات وخمرة ومجرمون وعنيفون إلّلي بيطحو (يتردون) نسوانهم وأولادهم من البيوت. إحنا ندعمهم لحد ما يحصلو على حقوقهم من التأمين الوطني بس بشرط إنّه العاملة الاجتماعية توصي شهرياً إنهم متعاونون مع خطتها العلاجية". كذلك الحال ينسحب على أسر يشترط تلقيا طرودا غذائية شهرية بانخراطها في ورشات عمل: "فكرتنا إنّه ما نوزع الطرود كهدايا وإنّما استثمار هذه العطايا من أجل تحسين دور الأسرة في الاستهلاك القويم، تربية الأولاد والعلاقات الزوجية، وبصراحة إلّلي ما يشارك في الورشة ما يحصل على الطرد الغذائي".

الفئة الخامسة هم المهاجرون الداخليون من البدو أو المدن المختلطة إلى المدن العربية المجاورة كما هو الحال بخصوص بدو النقب وسكان اللد والرملة: بصراحة اللاجئون على بلدنا أوضاعهم الاقتصادية سيئة سيئة سيئة وهم بيستهلكو كل أموال الزكاة القليلة أصلاً.

شروط الاستحقاق - الحاجة بالإضافة إلى التعليم/العلاج/إعادة التأهيل أو التدخل:
للحصول على المساعدة التقويمية ذات المسميات المتعددة يُدرج شرطان مركزيّان: الحاجة: "الأب العامل إلّلي عنده أولاد صغار في البيت ومعاشه على قد حاله هو فقير؟ مش دايمًا (دائمًا)! بس هو بحاجة". "فش غني أمام علاج في الخارج يكلف مئات الآلاف. هل كلّ مريض فقير؟ مش بالضرورة بس فعلا وضعه الاقتصادي مش بأحسن حال". "من تجربتي طوال 31 عاما في التطوّع لم أقابل إنسانا هُدم بيته وظلّ ميسور الحال. الهدم يعني خسارة كبيرة ولا أبالغ إذا بقول أكثر من مليون شاقّل لأنّه ثمن الأرض انخسف وما عادت تسوى شيء إلا للزراعة. مين الأهل إلّلي ممكن يشتري أرض الحكومة هدمت البناء عليها؟ الخسارة فادحة". "التعليم في إسرائيل وفي خارج البلاد مكلف. كل الطلاب بحاجة لمساعدة لأنّه الأهالي وضعها صعب جدا. أقول لك إنّه كل طلاب الجامعة فقراء هذا كذب عينك عينك بس فعلا بحاجة لدعم".

الشرط الثاني لتلقّي هذه المساعدة هو **الشروع في عمل ما من أجل تحسين الوضع الراهن**: التعليم: "المهمّ إنّه المستشار تشهد للولد إنّه يواظب على المدرسة وإنّه شاطر فيه أمل

يطلع منه شيء". "تطلب مصادقة من الجامعة إنّه الطالب يتعلم الفصل الأول والثاني وكشف عن عدد ساعات التعليم. بدنا نتأكد إنّه جدي بتعليمه"، -تطوّع: "طالب جامعة إّلّي أخذ منحة لازم يلتزم بمشروع (العلم فريضة) مع جمعية (اقرأ) خلال ذلك يساعد طلابا بحاجة لدروس خصوصية عشان يشعرو إنّه المنحة في إلها (يوجد لها) مقابل مش ببلاش (من غير مقابل)، والأهمّ إنّه المجتمع ينظر لهم نظرة احترام وتقدير مش إنّه محتاج". -علاج: "بصدق وأمانة مهم نعرف إنّه في علاج للشخص وأمل النجاح كبير. مهمّ نعرف إنّه المريض يعمل كلّ جهده في توفير العلاج المناسب". -إعادة تأهيل: "إحنا بنستنا (ننتظر) ردّ فعل الأسرة عن الهدم. إذا كان هناك بوادر للخروج من هذه المصيبة بنحط (نضع) إيدنا معهم ونساعد". "في الحريق الأمر مختلف. بدها مبادرة مستعجلة مثل تأمين سكن بديل أو تصليح ولو غرفة عشان الأسرة ما تصفي في الشارع. بعدين نراقب عمل العيلة ونساعدها على قد ما نقدر إذا شفنا عندهم الجدية والعزم في إرجاع البيت مثل ما كان". -تدخل علاجي: "إذا موظفة الشؤون (العاملة الاجتماعية في قسم الشؤون الاجتماعية) ما أكدت إنّه فيه تعاون معها وإنّه العيلة ما بدها (لا تتوي) تتغير وتحسّن ظروفها، بنقطع المعاش". -تطوّع مجتمعي حيث أنّ هناك شرطا في إطار تقديم طلب منحة من لجنة الزكاة ينصّ كالتالي: بالنسبة للقادرين على العمل فإنّ حقّ الأولوية للذين سيحصلون على المنحة يكون للذين يلتزمون بأيام عمل تطوعيّة في المؤسسات الخيرية والمساجد". -إعادة تنشئة/تنقيف: "فكرتّا إنّه ما نوزّع الطرود كهدايا وإنّما استثمار هذه العطايا من أجل تحسين دور الأسرة في الاستهلاك القويم، تربية الأولاد والعلاقات الزوجية، وبصراحة إّلّي ما يشارك في الورشة ما يحصل على الطرد الغذائي".

قيمة المساعدة: تزويد "حاجيات" ضروريّة والتي بفقدانها تصبح الحياة في ضيق وشظف ومشقة، حيث يدفع للطالب الجامعي بين 3000-12000 شاقل وهو ما يمثل قسطا تعليميا كاملا للطلاب ذوي الحالة الاقتصادية السيئة. ويجدر التنويه بأنّ التنسيق بين مؤسسات الدعم يجري داخل البلدة نفسها، فمثلا في أم الفحم هناك عدّة صناديق توزّع منحا للطلاب الجامعيين بتنسيق العمل فيما بينها: لجنة التربية والتعليم التابعة للجنة الزكاة المحلية، جمعية "اقرأ" للطلاب الجامعيين، صندوق "أحمد ومريم شريم"، صندوق "توفيق حاج عوض". وفي نفس الوقت تتغاضى هذه صناديق الجمع هذه عن تلقّي الطلاب منحا من صناديق جمع فحماويّة

أخرى (مثل الصندوق الذي على اسم المرحوم صالح عبد الجواد أو فوزي الكرم وحرمه صبحية)، وتلقّي المنح الجامعيّة الرّسميّة (مثل مشروع "بيرح" أو صندوق المنح والقروض)، وتلقّي المنح العامّة (من قبّل الكنيسة، صناديق دعم الطلاب العرب والدروز والشركس وغير ذلك) - كلّ ذلك لتمكين الطّلاب من الخروج من بوتقة الحاجات الأساسيّة التي لا غنى للإنسان عنها من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن ومواصلاّت.

قيمة المساعدة المقدّمة إلى المرضى تبلغ حوالي 60000 شاقّل وذلك لإدعم المريض نفسيا وليس فقط جسديا". "إحنا بنقول له أننا معك وأنت مش لحالك (لوحذك)، المهم تأخذ بالك من صحتك". "المبلغ مش كبير بس إحنا بنعرف إنّه فيه تبرعات من أهل الخير ورجال الأعمال والأقرباء والمؤسسات الحكوميّة مثل كوبات حوليم (صندوق المرضى)".

قيمة المساعدة الممنوحة لأسرة هدم أو احتراق منزلها بالكامل هو 30000 شاقّل: "مبلغ لا بأس به خاصّة في الأيام الأولى من بعد الحريق لأنك تؤمّن كلّ احتياجات العائلة من سكن بديل مع ضروريات البيت عشان يعرفو ينظمو حالهم للمستقبل".

التدخل العلاجي يدفع مبلغا يتراوح بين 1200-1500 شاقّل للأسرة: "المبالغ إلّلي نعطيها مش عشان نلبي حاجات العيلة وبس (فقط)، إنّما هو نوع من التشجيع والدعم عشان (لأجل) يعملو تغيير في حياتهم وينقذو الأولاد من الدمار إلّلي عايشين فيه".

المساعدة الإنمائيّة

الجهة الوحيدة التي شرعت في تقديم مساعدات إنمائيّة هي بعض لجان الزكاة المحليّة وذلك اتّباعا لقرار المجلس الإسلامي للإفتاء القائل: "لا مانع أن يصرف للفقير -إذا كان عادته الاحتراف- ما يشتري به من أدوات جرفته، وإذا كان فقيرا يُحسن التجارة أعطي ما يتجر به، وإذا كان فقيرا يحسن الزراعة أعطي مزرعة تكفيه غلّتها على الدوام". والمخصّص عبارة عن منحة ماليّة للشروع في مصلحة اقتصاديّة تدرّ على الأسرة دخلا متواصلا.

المشروع المشار إليه ما زال في بداياته وعدده قليل جدا لأنّ "جمعية إعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي" تأخذ على كاهلها تمويل المشاريع الصغيرة وليس للفقراء ولا بهدف تلبية

حاجاتهم الأساسية، لهذا بدأت لجان الزكاة تخطو نحو هذا التوجّه ببطء وتريّث وبعدد محدود للغاية.

نوع المساعدة المقدمة: مساعدة مالية تتجسّد في تغطية تكاليف المشروع: "الاستشارة الفنية للمشروع حول الإعمار ودورنا تغطية التكاليف".

الفئات المستهدفة: الفكرة المتبلورة هي تحويل مخصّصات لمن تمّ تشخيص القدرات لديهم، حيث أنّ الفقر عندهم هو بمثابة كبوة آنية محدودة، ومن المتوقع أنّهم سيعودون قريباً إلى ما كانوا عليه بل بأفضل حال منه. المقصود الفقراء الذين كان عندهم مصالح تجارية أو صناعية أو زراعية وأعلنوا إفلاسهم وأصبحوا "على الحديدية" (بلا رأس مال): تاجر كبد وز (إوز) أتلفت له الدولة كل الكبد في ثلاثاته بادّعاء أنّها لا تلائم مواصفات وزارة الصحة، والحقيقة أنّه ينافس الكيبوتسات (التعاونيات الزراعية اليهودية) وخرّب بيته وقرّر يفتح مشروع تجارة خضار". "سوان عبرن (اجتزن) دورة في المنتدى النسائي للخياطة والمدريّة قالت إنهن مبدعات بس حاجة إلى عدّة خياطة مثل ماكينة خياطة وقماش". "مزارع احترقت أرضه وزرعه لما نشب حريق أحرّاش حيفا (الغابات الحكومية) والزلمة أفلس تماماً وحلف يمين ما يرجع للأرض مرّة ثانية وقرّر يتاجر بأدوات التنظيف".

شروط الاستحقاق - هناك شرطان للاستحقاق: -الفقر: "أفلس"، "خرّب بيته". "تدمّر" "صقّي على الحديدية". "ينبكي عليه". -الاستعداد المثالي لإقامة مشروع: "ميّت على المشروع". "ينمين ويقمين وهنّ يحلمن بالمصلحة". "حلم حياته هذا الرزق". "بده يشتغل بهذه الصنعة (المهنة) من الصبح لليل".

قيمة المساعدة: تغطية تكاليف المشروع الأساسية: "صاحب المصلحة يقول لشو (لما) هو بحاجة لفتح مشروعه مع مقترح أسعار، واللجنة تدرس العرض وتستشير إلّلي عندهم خبرة وتحدّد مبلغ المساعدة". "آخر مبلغ دفعناه كان 10 آلاف شاقل لمحلّ خضار". "اشترينا عدّة ماكينات خياطة ألمانيات Singer أحسن نوع 3223 بالجملة من أخ عزيز من كفر كّنّا كلّفنا الوحدة 1200 شاقل وزدنا 2800 شاقل لكلّ وحده عشان الخيطان (الخيوط) والقماش والذي منّه".

تلخيص ونقاش

نتائج البحث تعزّز المعلومات حول تفشي الفقر داخل المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل ممّا ينعكس في ازدياد توجه المواطنين لأبواب المجتمع الأهلي لطلب المعونة النقدية والعينية سواء المؤقتة أو الدائمة. والواقع أنّ الفقراء هم عاطلون عن العمل قد لفظهم سوق العمل الإسرائيلي، وهم أرباب بيوت كثيرة الأولاد لا يكفي الدخل لسدّ مصروفاتهم. ومن هؤلاء أيضا مهاجرون داخليون أجبرتهم دولة إسرائيل على الانتقال من مدنهم (خاصة النقب والمدن المختلطة) وهم مهمّشون أقصاهم نظام الضمان الاجتماعي، أو لم يوفّر لهم الحد الأدنى من المخصّصات (أطرش، 2014 ص 47-49؛ مؤسّسه التأمين الوطني، 2013 ص 23 و 26). يُعدّ التوجّه إلى مؤسسات الجمعيات الأهلية لطلب المساعدة والعون متامشيا مع نتائج دراسة أبو عصبه وروزين (2009) حول عدم توقّر الأمن الغذائي لشرائح واسعة داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، أي عند غياب القدرة المتاحة للحصول على مقدار كاف من الغذاء بالطرق المقبولة اجتماعيا.

النموذج المستخدم الذي تتسجم فيه خصائص شبكة الأمان غير الرسمية هو الإغاثة (بشقيه المالي والعيني) ثم التأهيلي (في الأساس منح تعليمية) مع بوادر وبالذات في الأعوام الأخيرة، إلى التوجّه القائم وفق النموذج التنموي (تمويل مشاريع ربحية لصالح الفقراء).

رصدنا أربعة أنواع مؤسسات تقدم الدعم المالي للفقراء داخل المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل: لجان زكاة ذات استمرارية (تعمل طيلة أيام السنة) والتي تتبع للحركة الإسلامية بشقيها الشمالي والجنوبي، لجان زكاة موسميّة (تعمل في الأساس في شهر رمضان)، جمعيات خيرية مستمرة تخدم قطاعا معيّنًا أو فئات خاصة أو عائلات محدّدة أو حتى دور عبادة معيّنّة، أفراد مستقلّون وجمعيات موسميّة (تعمل حصريا في فترات المواسم والمناسبات).

هذا التصنيف يتمشى مع المعلومات الواردة حول جمعيات التأمين الغذائي والتي يتّصف بعضها (11%) بطابع ديني وانتماء حزبي في الوقت ذاته، بينما يتّصف تقريبا نصفها (52%) بطابع ديني دون انتماء حزبي، فيما يتّصف تقريبا ثلثها (36%) بالعمل دون طابع ديني وتكاد تخلو من الانتماء الحزبي الرسمي (أبو عصبه وروزين، 2009).

نتائج الدراسة توازي المعلومات الواردة حول مناشط العمل الأهلي داخل المجتمع العربي في إسرائيل والتي تشير إلى عدم التركيز، خاصة جمعيات ذات توجه علماني، على القضايا الاجتماعية عموماً بل التعاطي مع الفقراء خاصة (مركز الدراسات المعاصرة، 2006 ص 183؛ chorev, 2008 p. 12).

دور المجتمع الأهلي في الداخل الفلسطيني كشبكة أمان إغاثية يتأثر بثلاثة عوامل مركزية: الأول، تكريسه جل جهده في تأمين مساعدات للمناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال كفالة الأيتام الشهرية وإرسال طرود غذائية، أضحى، ملابس، حقائب مدرسية وقرطاسية. الثاني، الرقابة المفروضة من قبل السلطات الإسرائيلية بل وإغلاق بعض الجمعيات والمؤسسات خاصة ذات التوجه الديني، واعتقال موظفيها إثر توزيع معونات لأسرى أميين أو لأشخاص حيث ترى إسرائيل في ذلك "تشجيع للإرهاب" أو "تهديد لأمنها" أو "بوادر للاستقلال" أو "مؤشرات انفصالية". هذه الرقابة تُعتبر السبب الرئيسي في عدم مأسسة جمعيات كثيرة واكتفائها بالعمل الموسمي، بل واعتمادها على مبادرات ذاتية لناشطين يعملون بصورة عشوائية وتلقائية بصفة تخلو من المقررات، المستندات والتوثيق الذي قد يضمن استمرارية عملها في تقديم الخدمات التطوعية. الثالث، الشرذمة التي تسود المؤسسات والجمعيات على أساس ديني (مسلمة، مسيحية ودرزية)، شرذمة التدين (انقسام إلى دينية وعلمانية) الشرذمة السياسية (حركة إسلامية بشق شمالي، حركة إسلامية بشق جنوبي، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي)، الشرذمة العائلية (جمعيات تخدم عائلات بذاتها)، وما يخص مكان العبادة (لجان تخدم رواد دور عبادة معينين)، وما يخص الفردانية (مبادرات شخصية تخدم أناساً بعينهم دون غيرهم). ولهذا التشرذم إسقاطاته العديدة وأهمها فقدان ثقة الناس بهذه الجمعيات. في هذا السياق يرصد غريفات (2014 ص 179-181) وهو عضو "لجنة الزكاة القطرية" واقع الزكاة داخل المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل معتمداً على أحدث المعلومات المالية ذات الصلة، حيث وجد في الاستبيان الذي أجري في شهر أيلول 2013 أن مجموع ما تم جمعه من لجان الزكاة التي تتبع لـ"لجنة الزكاة القطرية" ولجان منفصلة عنها، يشكل ما هو أقل من 5% من مبلغ الزكاة الذي يتعين على لجان الزكاة جمعه. وعليه، استنتج الباحث أن لجان الزكاة في الداخل الفلسطيني غير منظمة وتعاني من تبعثر الجهود المبذولة، حيث تكثر اللجان

وتتشعب (ص 182). لذا يقترح الباحث توحيد صفوف لجان الزكاة المتنافرة وجعلها في إطار موحد يتفرع عنه فروع، فتتصل عندئذ زيادة نسبة الثقة مع جمهور الميسورين (ص 181).

نتائج البحث تثير التساؤل مجدداً حول مدى ارتباط معظم الجمعيات والمؤسسات بالأحزاب والحركات، بحيث تمثل هذه الجمعيات الواجهة المدنية لهذه الجهات. بناءً عليه، فإن المؤسسات الأهلية بمجموعها تنقسم من حيث التبعية الأيديولوجية إلى إسلامية وعلمانية، وتتفاوت أعمالها (المحلية) من حيث قوتها من بلد إلى آخر بحكم قوة تأثير الحزب/الحركة داخل البلد.

كما وتطرح نتائج البحث مرة أخرى مسألة مدى ارتباط الجمعيات العلمانية بالتمويل الأجنبي مما ينعكس على أجندتها التي تتناغم مع تلك التي للممول الأجنبي، ولهذا فهي تشعر بأنها غير ملزمة بشرعية الأقلية العربية في إسرائيل ومطالبها الجماهيرية (بمعنى أنها قد تعمل في مجالات غير ضرورية للمجتمع العربي). وعليه، لا تهتم هذه الجمعيات بالهمّ الجماهيري أو سدّ حاجات المجتمع أو الصبّ في مصالح الجمهور كمدّ يد العون للفقراء. (إغباريه ومصطفى، 2012 ص 254-255؛ غانم ومصطفى، 2009 ص 308؛ مركز الدراسات المعاصرة، 2006 ص 183).

قائمة المراجع

أبو عصبه خالد وروزين باروخ. (2009). مسح المؤسسات العربية التي تقدّم الغذاء للمحتاجين في إسرائيل. القدس: مايرس-جوينت ومعهد بروكدل.

أطرش، عاص (2014). تأثير البعد القومي للسياسات الاقتصادية على توزيع المداخل والفقر بين العرب. داخل طه مجدي (محرّر). سياسات الإفقار وسبل مواجهتها (ص 41-58): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة وإعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي.

إعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي (2011). تقرير إعمار للاستهلاك 2011. الناصرة.

إعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي (2013). تقرير إعمار السنوي 2013: الفقر في المجتمع الفلسطيني في الداخل - قياسه، عوامله وإسقاطاته. الناصرة.

إغباريه أيمن ومصطفى مهند (2012). تدخل المجتمع المدني العربي في إسرائيل في التعليم: سياسة التمايز بين المدني-القومي والمجتمعي-الديني. لقاء العمل التربوي-الاجتماعي، 35، 253-281 (اللغة العبرية).

إغباريه عزّ الدين (2014). قراءات إحصائية في الواقع الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين في الداخل. داخل طه مجدي (محرّر). سياسات الإفقار وسبل مواجهتها (ص 77-98): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة وإعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي.

جبارين يوسف ومصطفى مهند (2013). الحكم المحلي في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل: جوانب سياسية، إدارية وقانونية. حيفا: بردس (اللغة العبرية).

جبارين يوسف وإغباريه أيمن (2010). تعليم تحت الانتظار: السياسات الحكومية والمبادرات الأهلية للنهوض بالتعليم العربي في إسرائيل. الناصرة وحيفا: دراسات-المركز العربي للحقوق والسياسات وعبادة حقوق الأقلية العربية-كلية الحقوق في جامعة حيفا (اللغة العبرية).

جريس حسام (2014). الخلفية الرأسمالية النيو- ليبرالية وتطور سياسات الاقتصاد الإسرائيلي. داخل طه مجدي (محرّر). سياسات الإفقار وسبل مواجهتها (ص 23-41): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة وإعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي.

دائرة الإحصاء المركزية (أيار 2013). استطلاع الدخل الموحد 2011. القدس (رقم الإصدار 1524) (اللغة العبرية).

دورون أبراهام. (2007). تصميم سياسات اجتماعية. داخل أوري إفيرام، جوني جال ويوسي قاطن (محررون). سياسات اجتماعية في إسرائيل: اتجاهات ومعضلات. القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل (اللغة العبرية).

شقيدي آشر (2003). طرق جمع المعلومات. كلمات تحاول اللمس: البحث النوعي- نظرية وتطبيق (ص 69-92). تل-أبيب: راموت (اللغة العبرية).

شطير حيه وهرصبرغ أفرات (2013). نساء في سوق العمل: تأثير الثقافة على أنماط التشغيل والأجور. داخل دان بن دفيد (محرّر)، تقرير وضع الدولة: مجتمع اقتصاد وسياسات للعام 2013 (ص 185-2012). القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل (اللغة العبرية).

طه مجدي (2014). سياسات الإفقار في الداخل الفلسطيني: هل هي فعلا اداة للسيطرة والضبط؟ . داخل طه مجدي (محرّر). سياسات الإفقار وسبل مواجهتها (ص 9-20): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة وإعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي.

عواوده يوسف (2014). الحلول الذاتية لمشكلة الفقر: ترشيد الاستهلاك كنموذج. داخل طه مجدي (محرّر). سياسات الإفقار وسبل مواجهتها (ص 77-98): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة وإعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي.

غانم أسعد ومصطفى مهند (2009). الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

- غزة رمسيس (2013). كتاب المجتمع العربي في إسرائيل (6): السكان، المجتمع والاقتصاد. القدس معهد فان لير ودار نشر الكمبيوتر الموحد (اللغة العبرية).
- غزة رمسيس (2015). كتاب المجتمع العربي في إسرائيل (7): السكان، المجتمع والاقتصاد. القدس معهد فان لير ودار نشر الكمبيوتر الموحد (اللغة العبرية).
- غريفات باسم (2014). أدوات التكافل الاجتماعي: الزكاة وثقافة التبرع. داخل طه مجدي (محرر). سياسات الإفقار وسبل مواجهتها (ص 173-182): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة واعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي.
- غنايم خالد (2014). القوى البشرية، الثروة الزراعية والحيوانية، الصناعية والمشروعات الاقتصادية. داخل طه مجدي (محرر). سياسات الإفقار وسبل مواجهتها (ص 59-73): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة واعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي.
- فريدمان أيال وشاليف ميخائيل. (2010). مكافآت الولاء. داخل إيرز، صفاديا وحنا كاتس (محررون)، دولة هاجرة-دولة مراقبة (ص 55-75). تل-أبيب: رسلينغ (اللغة العبرية).
- محاينه إبراهيم (2005). تصميم وتنفيذ السياسات الاجتماعية في السلطة الوطنية الفلسطينية: العلاقة بين المنظمات الدولية، مؤسسات الدولة والمجتمع المدني بين الأعوام 1994-1999. أطروحة للحصول على لقب الدكتوراة في الخدمة الاجتماعية، الجامعة العبرية، القدس (اللغة العبرية).
- محاينه إبراهيم (2015). التكافل الاجتماعي غير الرسمي لصالح أسر فقيرة داخل المجتمع العربي في إسرائيل. الحصاد، 5، 99-122.
- محاينه إبراهيم (قيد الطباعة). استراتيجيات مواجهه العرب-الفلسطينيون في إسرائيل للفقر تدحض النظرية السلوكية المؤسساتية وتطالب بتعاطي بنيوي مصحح، إنسانيات: المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، 70،
- مركز الدراسات المعاصرة (2006). العمل الأهلي في الداخل الفلسطيني. المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني: دراسة واقع الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني. أم الفحم.

مسعود إغباريه (2014). العرب الفلسطينيون في الداخل: كيف يمكن بناء مجتمع عصامي؟ داخل طه مجدي (محرّر). سياسات الإفقار وسبل مواجهتها (ص 133-172): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة واعدار للتنمية والتطوير الاقتصادي.

مؤسسه التأمين الوطني (2013). حجم الفقر والفجوات في الدخل: تقرير عام 2012. القدس (اللغة العبرية).

نخلة، خليل (1990). مؤسساتنا الأهلية في فلسطين: نحو تنمية مجتمعية. القدس: الملتقى الفكري العربي.

Atkinson, Anthony. (1989). Social insurance and income maintenance. In Atkinson, A,B (ed.), **Poverty and Social Security** (pp. 104-124).New York Harvester Wheatsheaf.

Cheek; Julianne. (2011). The Politics and Practices of Funding Qualitative Inquiry: Messages about messages about messages. In. N. Denzin & Y. Lincoln (eds.), **The Sage handbook of qualitative research** (pp. 251-268). London: Sage Publications.

Chorev , Evan-Nadav. (2008). Arab NGOs for civil civic and social change im Israel: Mapping and field. Jerusalem: The Van-Lee Jeusalem Institute.

Christians, Clifford. (2011). Ethics and politics in qualitative research. In. N. Denzin & Y. Lincoln (eds.), **The Sage handbook of qualitative research** (pp. 43-60). London: Sage Publications.

Conella, Gaile & Lincoln, Yvonna. (2011). Ethics, research regulation and critical social science. In. N. Denzin & Y. Lincoln (eds.), **The Sage handbook of qualitative research** (pp. 81-90). London: Sage Publications.

Flyvbjerg Bent. (2011). Case Study. In. N. Denzin & Y. Lincoln (eds.), **The Sage handbook of qualitative research** (pp. 301-316). London: Sage Publications.

Gal, John. (1998). Categorical Benefits in Welfare States: findings from Great Britain and Israel. **International Social Security Review**. 51, (1), 73-101.

Giardina, Michael & Newman Josh. (2011). Cultural Studies: Performative Imperatives and Bodily Articulations. In. N. Denzin & Y. Lincoln (eds.), **The Sage handbook of qualitative research** (pp. 179-194). London: Sage Publications.

Hardiman, Margaret. & Midgley, James. (1982). The social dimensions of development: Social policy and planning in the Third World. Chichester: John Wiley & Sons.

Jamal, Amal (2008). The counter-hegemonic role of civil society: Palestine-Arab NGO`s in Israel. **Citizenship studies**, 2 (3), 283-306.

Midgley, James. (1992). Development theory, the state, and social development in Asia. **Social Development Issues**, 14, 22-36.

Midgley, James. (1993). Promoting developmental focus in the community organization curriculum: Relevance of the African experience. **Journal of Social Work Education**, 29, (3) 269-278.

Midgley, James. (1995). **Social development: The developmental perspective in social Welfare**. London: Sage publication.

Midgley, James. (1996). Toward developmental model of social policy: Relevance of the Third World experience. **Journal of Sociology and Social Policy**, 23, (1), 59-74.

Midgley, James. (1997). **Social welfare in global context**. London: Sage publication
OECD. (2007). **Social Expenditure 1980-2003: Interpretative Guide of SOCX**. Paris: OECD.

Payes, Shany. (2003). Palestinian NGO`s in Israel: A campaign for civic equality in non-civic state. **Israel studies**, 8, (1), 60-90.

Payes, Shany. (2005). **Palestinian NGO`s in Israel: The political of civil society**. London & NY: Tauris Academic Studies.

MEA campaign for civic equality in non-civic state. **Israel studies**, 8, (1), 60-90.

Perakyal, Anssi & Ruusuvoori, Johanna. (2011). Analyzing talk and text. In. N. Denzin & Y. Lincoln (eds.), **The Sage handbook of qualitative research** (pp. 529-544). London: Sage Publications.

Prochaska, James & DiClemente, Carlo. (2005). the transtheoretical approach. In John Norcross & Marvin Goodfriend (Eds.). **Handbook of Psychotherapy Integration** (pp. 147-171). New York: Oxford University Press.

Rosenhek, Zeev. (2011). "Dynamics of Inclusion and Exclusion in the Israeli Welfare State: State Building and Political Economy." In Bryan Turner and Guy Ben-Porat (Eds.), **The Contradictions of Israeli Citizenship: Land, Religion and State** (.Pp. 63-86) London: Routledge.

Shafir, Gershon & Yoav, Peled. (2002). **Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship**. Cambridge University Press.

Tang, Kwong-leung. (1996). The marginalization of social welfare in Developing Countries: A study of four theories of social policy development. **Journal of Sociology & Social Policy**, 23, (1), 40-58.

Zureik, Elia. (1978). **the Palestinian in Israel: A Study of internal colonialism.**
London: RKP

قائمة المقابلات لمنتدى المؤسسات الكبرى في مجال دعم الفقراء (ذكر أسماء المشاركين
الذين أعطوا تصريحاً بذلك)

السيد إميل سمعان- مدير منتدى مديري أقسام الرفاه والخدمات الاجتماعية العربية في إسرائيل
(مسؤول عن 85 مكتب رفاه اجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل).

السيد مصطفى أحمد غليون- رئيس لجنة الزكاة القطرية (مسؤول عن 63 لجنة زكاة محلية).

السيدة دانية خالد حجازي- مديرة جمعيه "سند" لصالح الأسرة وبناء المجتمع (تقدم خدماتها
ضمن 60 فرعاً داخل مناطق المجتمع الفلسطيني في إسرائيل: المثلث، الجليل، النقب والمدن
المختلطة).

السيد إبراهيم الحسنات مدير ومؤسس جمعية "كفى" للتغيير الاجتماعي. تعمل في كافة مناطق
النقب قاطبة (بدو النقب).

السيد محاسن دغش ناشط في جمعية "العرسان" العاملة في كافة مناطق الدروز في الداخل.

الشيخ فؤاد بدير- قيادي ميداني في الحركة الإسلامية- الشق الجنوبي (المثلث الجنوبي).

السيد فاروق محمد أبو هجرس- قيادي ميداني في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

دكتور خالد أبو عصبه- الباحث الرئيسي للدراسة: "مسح المؤسسات العربية التي تقدم الغذاء
للمحتاجين في إسرائيل" (شملت كافة البلدان في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل).

السيدة يارا حليل- ناشطة اجتماعية ميدانية من بلدة عكبره (الجليل الأعلى).

السيد حازم جبارين- مدير أكبر لجنة زكاة محلية في الداخل الفلسطيني (أم الفحم-المثلث
الشمالي).

السيد جمال شحاده- مدير عام جمعيه "النعمه" على اسم كميل شحاده- حيفا (مدن مختلطة).

السيدة نجاته معامره (أم خير) - مديرة جمعية "ينبوع" النسائية لتطوير ودعم المرأة والطفل في قرية الرينة (الجليل الأسفل).

السيدة منيرة أبو حميد- عضوة الهيئة الإدارية "جمعية النساء العكاويّات"- عكا (مدن مختلطة).
قابلنا عشرات الأشخاص من أصحاب المبادرات الفردية غير المأسدة (ليس لها مكتب، غير مسجلة رسمياً، ليس عندها موظفون أو مستندات - وصول مالىة أو بروتوكولات - أو توثيق).

المواقع المستخدمة في البحث (الأكثر انتشاراً في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل)

<http://pls48.net>: الحركة الإسلامية- الشق الشمالي:

<http://methaq48.net>: الحركة الإسلامية- الشق الجنوبي:

<http://www.aljabha.org>: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة:

<http://www.arabs48.com>: التجمع الوطني الديمقراطي:

<http://www.a-m-c.org>: الحركة العربية للتغيير:

<http://www.alarab.net>: صحيفة "كلّ العرب" المستقلة:

<http://www.sonara.net>: صحيفة "الصنارة" المستقلة:

<http://www.panet.co.il/online/index.html>: موقع "بانوراما" المستقل: